

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع: علوم مالية
تخصص: مالية المؤسسات
الموضوع:

تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بواسطة المؤشرين ROE و ROA

تحت إشراف الدكتورة:
نسرين معياش

من إعداد الطالبتين:
❖ إلهام موساوي
❖ خضرة توأيمية

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

احترت إلى من أهدي عملي هذا، والكل يستحق الإهداء، لكن
أختصر وأقول:

إلى أغلى إنسان على قلبي، إلى أبي أتمنى لك دوام الصحة والعافية.
إلى ضوء حياتي ونور قلبي، إلى أمي أدامك الله تاجا فوق رأسي
وأطال الله في عمرك أنت وأبي.

إلى سر سعادتي ودوام بسمتي، إلى إخوتي أدامكم الله بقربي "حمزة،
يوسف، منير" إلى أخي الكبير "سليم" أتمنى لك السلامة والعافية وعودتك
من الغربة القاسية لتعم فرحتنا من جديد.

إلى رفقاء دربي إلى عائلتي وأقربائي وأصدقائي، أهدي لكم ثمرة
جهدي وتعبي لهذا العمل المتواضع، وأتمنى أن يكون في المستوى المطلوب.

حضرة

أهدي ثمرة جهدي إلى:

حبيبة قلبي وقدوتي في الحياة أُمِّي العزيرة أطال الله في عمرها ورزقها
الصحة والعافية.

أبي العزيز الذي رباني وسهر على راحتي حفظه الله.

توأمي وأخي العزيز "محمد" وأختي الحبيبة "ريان" حفظهما الله.

كل أصدقائي وأهلي دون استثناء.

إلهام

شكر وتقدير

نشكر الله الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع. نحمده حمد الشاكر المقر بفضلته والعاجز عن الوفاء بشكره والثناء عليه، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى صحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين. يقول الله عزوجل "لإن شكرتم لأزيدنكم".

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكره الله".

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "معايش نسرین" التي لم تبخل علينا بنصائحها السديدة وملاحظاتها القيمة وتعاملها ذو الميزة العالية، فلك منا كل الشكر والتقدير على توجيهاتك وتواضعك المتواصل لإتمام العمل المتواضع. وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، سواء بإرشاد أو نصيحة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر اعتمادا على مقارنة تقليدية باستخدام كل من المؤشرين ROA و ROE، وقد شملت الدراسة مجموعة من المؤسسات: فندق الأوراسي، شركة "أليانس للتأمينات" وشركة "أن.سي.أ" رويبية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات مالية خلال الفترة (2016-2018). وقد خلصت الدراسة بالوصول إلى أن المقاربة التقليدية تبقى صالحة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة مهما اختلف قطاع نشاط المؤسسة، وذلك في ظل غياب معلومات أساسية كمعدل الخصم الذي يستخدم في المقاربة الحديثة خصوصا طريقة التدفقات النقدية المخصومة.

Abstract :

This study aims to evaluate the financial performance for listed companies on the Algerian stock exchange using ROA and ROE. It covered set of companies : El Aurassi Hotel , Alliance Insurance and Rouiba Company for data set period (2016-2018). It concluded that the traditional approach remains valid for evaluating the financial performance of the companies looking to the different activity sector, and that the absence of basic information such as the discount rate used in modern approaches especially cash flows discounted method.

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	إهداء
III	شكر وتقدير
IV	الملخص
V	الفهرس
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الجداول
أ-ج	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الجوانب النظرية للأداء المالي ومداخل تقييمه
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل للأداء والأداء المالي
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء
3	الفرع الأول: ماهية الأداء
3	أولاً: نظرة تاريخية للأداء
4	ثانياً: مفهوم الأداء
5	ثالثاً: خصائص الأداء
5	رابعاً: مكونات الأداء
9	الفرع الثاني: مستويات الأداء وأنواعه
9	أولاً: مستويات الأداء
10	ثانياً: أنواع الأداء
13	الفرع الثالث: مجالات الأداء، ميادينه وأبعاده
13	أولاً: مجالات الأداء
13	ثانياً: ميادين الأداء
14	ثالثاً: أبعاد الأداء

الفهرس

15	الفرع الرابع: مقومات الأداء، دوافع تحسينه، العوامل المؤثرة فيه، ومظاهر ضعفه
15	أولاً: مقومات الأداء
15	ثانياً: دوافع تحسين الأداء
16	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء
19	رابعاً: مظاهر ضعف الأداء
19	المطلب الثاني: عموميات عن الأداء المالي
19	الفرع الأول: ماهية الأداء المالي
19	أولاً: النظرة التاريخية للأداء المالي
20	ثانياً: مفهوم الأداء المالي
20	ثالثاً: أسباب تباين وتحديد مفاهيم الأداء المالي
22	رابعاً: أهمية الأداء المالي
24	الفرع الثاني: متطلبات الأداء المالي ومعايير
24	أولاً: متطلبات الأداء المالي
24	ثانياً: معايير الأداء المالي
25	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
25	أولاً: العوامل الخارجية
25	ثانياً: العوامل الداخلية
26	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه
26	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي
26	الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
26	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي
27	ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي وأهميته
29	ثالثاً: ضرورة تقييم الأداء المالي
29	رابعاً: ركائز تقييم الأداء المالي

الفهرس

30	الفرع الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه ووظائفه
30	أولاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
31	ثانياً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي
32	ثالثاً: وظائف تقييم الأداء المالي
33	الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي، خطواته واتجاهاته
33	أولاً: مراحل تقييم الأداء المالي
34	ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي
35	ثالثاً: اتجاهات تقييم الأداء المالي
36	الفرع الرابع: المقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء المالي ومعوقاته
36	أولاً: المقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء المالي
37	ثانياً: معوقات تقييم الأداء المالي
37	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي
37	الفرع الأول: قياس الأداء المالي
38	أولاً: مفهوم قياس الأداء المالي
38	ثانياً: أهداف قياس الأداء المالي
38	ثالثاً: مزايا وعيوب قياس الأداء المالي
39	الفرع الثاني: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي
39	أولاً: مؤشرات الربحية
42	ثانياً: مؤشرات السيولة
42	ثالثاً: مؤشرات الرفع المالي
42	الفرع الثالث: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي
42	أولاً: مؤشرات القيمة الاقتصادية (EVA)
43	ثانياً: مؤشرات القيمة السوقية المضافة (MVA)
43	ثالثاً: مؤشرات القيمة النقدية المضافة (CVA)

الفهرس

44	الفرع الرابع: الفرق بين المؤشرات التقليدية والحديثة للأداء المالي
46	خلاصة
47	الفصل الثاني: دراسة حالة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر
48	تمهيد
49	المبحث الأول: الدراسات السابقة
49	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية
57	المطلب الثاني: الدراسات الوطنية
62	المبحث الثاني: دراسة وضعية فندق الأوراسي، مؤسسة "أليانس للتأمينات" ومؤسسة "أن.سي.أ" روية
62	المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسات الثلاثة
62	الفرع الأول: فندق الأوراسي
62	أولا: تعريفه
65	ثانيا: مراحل دخول فندق الأوراسي للبورصة الجزائرية
66	الفرع الثاني: مؤسسة "أليانس للتأمينات"
66	أولا: تعريفها
67	ثانيا: هيكلها التنظيمي
67	ثالثا: دخول مؤسسة "أليانس للتأمينات" للبورصة الجزائرية
68	الفرع الثالث: مؤسسة "أن.سي.أ" روية
68	أولا: تعريفها
69	ثانيا: بطاقتها الفنية
70	ثالثا: هيكلها التنظيمي
71	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسات
72	الفرع الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسات
72	أولا: فندق الأوراسي
72	ثانيا: مؤسسة "أليانس للتأمينات"

الفهرس

73	ثالثا: مؤسسة "أن.سي.أ" روية
74	الفرع الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسات
74	أولا: فندق الأوراسي
75	ثانيا: مؤسسة "أليانس للتأمينات"
76	ثالثا: مؤسسة "أن.سي.أ" روية
78	الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسات بواسطة المؤشرين ROA و ROA
78	أولا: فندق الأوراسي
79	ثانيا: مؤسسة "أليانس للتأمينات"
81	ثالثا: مؤسسة "أن.سي.أ" روية
83	خلاصة
84	خاتمة عامة
89	قائمة المراجع
96	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	7
02	مصفوفة الفعالية والكفاءة	8
03	ميادين الأداء	14
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أليانس للتأمينات"	67
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أن.سي.أ" روية	71
06	المقارنة بين ROA و ROE لفندق الأوراسي خلال السنوات 2016-2017-	79
	2018	
07	المقارنة بين ROA و ROE لمؤسسة "أليانس للتأمينات" خلال السنوات 2016-	80
	2017-2018	
08	المقارنة بين ROA و ROE لمؤسسة "أن.سي.أ" روية خلال السنوات 2016-	82
	2017-2018	

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
42	مؤشرات السيولة	01
44	مقارنة المؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي	02
62	بطاقة فنية لفندق الأوراسي	03
62	معلومات عامة عن فندق الأوراسي	04
69	منتجات مؤسسة "أن.سي.أ" روية	05
69	بطاقة فنية لمؤسسة "أن.سي.أ" روية	06
72	الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لفندق الأوراسي	07
72	الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) لفندق الأوراسي	08
72	الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لمؤسسة "أليانس للتأمينات"	09
73	الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) لمؤسسة "أليانس للتأمينات"	10
73	الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لمؤسسة "أن.سي.أ" روية	11
73	الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) لمؤسسة "أن.سي.أ" روية	12
74	المؤشرات المالية لفندق الأوراسي خلال السنوات 2016-2017-2018	13
75	المؤشرات المالية لمؤسسة "أليانس للتأمينات" خلال السنوات 2016-2017-2018	14
75	المؤشرات المالية لمؤسسة "أن.سي.أ" روية خلال السنوات 2016-2017-2018	15
77	معطيات فندق الأوراسي لحساب ROA و ROE	16
78	المؤشرين ROA و ROE لفندق الأوراسي خلال السنوات 2016-2017-2018	17
78	المؤشرين ROA و ROE لمؤسسة "أليانس للتأمينات" خلال السنوات 2016-2017-2018	18
79	المؤشرين ROA و ROE لمؤسسة "أليانس للتأمينات" خلال السنوات 2016-2017-2018	19
79	معطيات مؤسسة "أن.سي.أ" روية لحساب ROA و ROE	20
81	المؤشرين ROA و ROE لمؤسسة "أن.سي.أ" روية خلال السنوات 2016-2017-2018	21

تمهيد

إن المؤسسة وحدة اقتصادية متجانسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، وباعتبار أن نجاح أي مؤسسة مهما اختلف نشاطها يتوقف على العامل المالي من خلال حسن التسيير عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة التي تسمح لها بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها للموارد المتاحة لها بشكل فعال مما يكون له الانعكاس الكبير على خلق ثروة أصحاب المشروع.

ولهذا فإن قياس كفاءة الموارد المتاحة ومدى فعاليتها مرتبطة بشكل كبير بالأداء المالي، الذي له أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من بين المواضيع التي تجلب اهتمام العديد من الباحثين، فهو تقنية فعالة مستعملة في المؤسسات لتحديد أدائها باعتماده على مؤشرات قياس مختلفة منها تقليدية وأخرى حديثة.

إشكالية

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما أهمية استخدام كل من المؤشرين ROA و ROE في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؟

من خلال الإشكالية المطروحة نتطرق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

ما هو الأداء والأداء المالي؟

ما المقصود بتقييم الأداء المالي؟

فيما تتمثل مؤشرات قياس الأداء المالي؟

فرضيات الدراسة

من خلال الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الرئيسية: إن استخدام كل من المؤشرين ROA و ROE له أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

2. الفرضيات الفرعية:

- الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على استغلال مواردها لتحقيق الأهداف المسطرة،

مقدمة عامة

- تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة باستخدام مجموعة من المعايير المحددة وتقديم بيان عن عمل الإدارة وكيفية استغلال مواردها،
- تتمثل مؤشرات قياس الأداء المالي في مؤشرات الربحية، السيولة ومؤشرات الرفع المالي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التحكم في تقنيات ومفاهيم تقييم الأداء المالي والتطرق بشكل مفصل للمؤشرين ROA وROE، إضافة إلى ذلك إسقاطها على نوع خاص من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

أهداف الدراسة

التعرف على المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر محل الدراسة وهي مؤسسة "أن.سي.أ" روية للمشروبات، مؤسسة "أليانس للتأمينات" وفندق الأوراسي، وكذلك تحليل تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات والنسب المعبرة عنها للوصول إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

سبب اختيار الدراسة

- قلة وندرة وجود دراسات سابقة تخص تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرين ROA وROE للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر،
- تحليل وضعية المؤسسات محل الدراسة وإبرازها من خلال الجانب المالي وأهدافها المستقبلية،
- فتح آفاق مستقبلية لمن أراد مواصلة البحث،
- ملائمة الموضوع مع شعبة التخصص في الماجستير.

حدود الدراسة

تتعلق حدود الدراسة الرئيسية في دراسة الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لكل من مؤسسة "أن.سي.أ" روية، مؤسسة "أليانس للتأمينات" وفندق الأوراسي للفترة الممتدة 2016-2018، أما الحدود المكانية فهي تتمثل في مؤسسات مدرجة في بورصة الجزائر، وفيما يتعلق بطبيعة نشاط هذه المؤسسات فإن مؤسسة "أليانس للتأمينات" وفندق الأوراسي يقدمان خدمة للزبون أما مؤسسة "أن.سي.أ" روية فهي تقدم منتج للزبون.

المنهجية المستخدمة في الدراسة

مقدمة عامة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بخصوص الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي والإحصائي للبيانات المقدمة من طرف موقع COSOB، أما الأدوات المستخدمة فكانت عبارة عن البيانات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسات محل الدراسة عبر المواقع الالكترونية الخاصة بهم أو الخاصة بنشاط البورصة.

صعوبات الدراسة

- قلة وجود مواضيع مماثلة تعتمد على المؤشرين ROA وROE في تحليل وضعية المؤسسة،
- صعوبة الحصول على المراجع.

محتوى الدراسة

قسمنا هذا البحث إلى فصلين رئيسيين الفصل الأول يتناول الجزء النظري حول الأداء المالي ومؤشرات التقييم التقليدية والحديثة، والفصل الثاني يدرس الجزء التطبيقي حول مؤسسة "أن.سي.أ" روية، مؤسسة "أليانس للتأمينات" وفندق الأوراسي وحاولنا إسقاط الجزء النظري الخاص بالمؤشرين ROA وROE.

الفصل الأول:

الجوانب النظرية للأداء المالي

ومداخل تقييمه

تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بمدى فاعلية المؤسسات الاقتصادية في تأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وذلك لأهمية دورها في الاقتصاد، حيث أصبح أداءها مؤشرا رئيسيا وهاما لمستوى أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام باعتبار أن الأداء المالي الجيد هدف تسعى كل الكيانات الاقتصادية لبلوغه لأنه السبيل الأمثل الذي يضمن بقاء واستمرارية المؤسسات الاقتصادية.

وتعد عمليات تقييم الأداء المالي من العمليات الأساسية للمؤسسات الاقتصادية عامة، مما فتح مجال واسع في البحث عن أفضل الأدوات والمؤشرات التي تؤدي إلى أداء مالي جيد.

وسنقوم في هذا الفصل بالاطلاع على الجانب النظري الذي يتناول دراسة حول تقييم الأداء المالي ومؤشراته مع التطرق لمفاهيم الأداء والأداء المالي ومكوناته وبخصوص المؤشرات فتم التطرق إلى مجموعة من المؤشرات التقليدية مثل العائد على الأصول أو الموجودات ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE... الخ، أما بخصوص المؤشرات الحديثة فتم التطرق إلى القيمة الاقتصادية المضافة EVA، والقيمة المضافة MVA، وفي الأخير تمت دراسة الفرق بين المؤشرات التقليدية والحديثة للأداء المالي.

المبحث الأول: مدخل للأداء والأداء المالي

يعتبر كل من مفهوم الأداء والأداء المالي من المفاهيم الجوهرية في مختلف المجالات حيث يحظيان بأهمية كبيرة بالنسبة للمسيرين والمستثمرين، وخلال هذا المبحث سنتطرق لكلا المفهومين بالتفصيل الدقيق.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء

خلال هذا المطلب سنتناول مفهوم الأداء من جميع مجالاته ونواحيه بشكل تفصيلي.

الفرع الأول: ماهية الأداء

نسعى في هذا الفرع إلى التطرق للنظرة التاريخية للأداء، مفهومه، خصائصه ومكوناته.

أولاً: نظرة تاريخية للأداء

إن المتتبع التاريخي للأداء والاهتمام به وتطوير مؤشرات قياس له قديمة قدم الحضارة الإنسانية والرقى في معالم هذه الحضارة. إن الشواهد كانت تشير إلى أن البابليون والفرعنة وقدامى الصينيون كانوا يهتمون بتقدير غلة الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية، وفق اعتبارات نوعية التربة وتوفر المياه وحماس الفلاحون وخبرتهم في العمل والإنجاز. لقد انطلقوا من حسابات بسيطة بالمعايير الحالية لكنها مفيدة في تقدير الأشياء ومتابعة الإنجاز وتحقيق الأهداف.

إن التطور الحاصل في الأداء وإدارته جاء على مراحل متعاقبة سواء في العالم الصناعي كمنظمات أعمال أو منظمات دولية، وكذلك في باقي الدول الأخرى. والملاحظ أن هذا التطور انصب في المجال التطبيقي على المؤشرات المالية أولاً وفق اعتبارات تأثرها بالاشتراطات والظروف الاجتماعية والإنسانية. وفي إطار الممارسات الحكومية في الولايات المتحدة أولاً ثم في الدول الأوروبية حاولت الإدارة الحكومية أن تثبت الإجراءات والآليات المؤدية إلى تكوين الموازنات الحكومية من خلال ممارسات محاسبية يغلب عليها طابع ربط الأنشطة الحكومية بتكاليف تلك الأنشطة. ومثلت هذه الرؤية أكثر وضوح في حينها لترشيد الإنفاق الحكومي وجعله أكثر منفعة وأرقى من ناحية الأداء. وتوالت بعد ذلك المحاولات وتراكت المعارف في هذا المجال تؤطرها فكرة تطوير أداء العمل، بحيث ترتبط الأنشطة والعمليات وكذلك المخرجات بالتكاليف الخاصة بها. إن الأفكار والطروحات المبكرة للأداء والإنجاز الكلي.

إن البدايات الأولى للأداء تمحورت حول مجموعة من الاتجاهات، أهمها¹:

- الاتجاه الاجتماعي السياسي،
- اتجاه الأساليب الفنية والتطبيقات،
- الاتجاه الفكري التطوري.

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي: أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، [د.ب.]، 2009، ص ص 22-27.

ثانيا: مفهوم الأداء

يعد مفهوم الأداء مفهومًا شموليًا وهامًا بالنسبة لجميع المؤسسات (في جميع المجالات) بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني ومناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم¹، ويستمد مصطلح الأداء أصله من اللغة الإنجليزية وبالذات من الفعل "perform" والذي يعني تنفيذ وتأدية العمل².

وهناك مجموعة من التعريفات للأداء نذكر منها:

- الأداء هو: انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها.³
- يشير الأداء إلى: درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة.⁴
- عرفه بن عبو وبوقسري بأنه: الفعل الذي يقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات مواصفات محددة وبأقل التكاليف.⁵
- الأداء هو: النشاطات المنظورة والضمنية أي الحقيقية المحسوسة وغير المحسوسة التي يتركز عليها نشاط وعمل العامل والذي يتحدد بعوامل ثلاثة وهي: كمية العمل، نوعيته ونمطه.⁶
- وتعود أسباب تنوع واختلاف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأداء إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال، إدراكي، متطور ومتعدد المكونات.⁷

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 89.

² الشيخ الداوي، تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 06، 2008، ص 11.

³ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، [د.ب]، 2007، ص 477.

⁴ حسن راوية، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، [د.ط]، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 209.

⁵ نور الدين مزهودة، دور نظام تخطيط موارد المؤسسات في تحسين أداء المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTTP، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 09، 2016، ص 221.

⁶ مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 142.

⁷ إلهام بجايوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشركة الإسمنت عين التوتة (باتنة)، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 05، 2007، ص 152.

وبناء على ما سبق فإن الأداء هو: تعبير عن كيفية توظيف المؤسسة لمواردها المتاحة وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة الأمد بغية الاستمرار في مجال الأعمال.¹

ثالثا: خصائص الأداء

أثناء توضيح لمفهوم الأداء اعتبر عبد الفتاح بوخمحم (2002) أن مفهوم الأداء مكون من مجموعة من العناصر اعتبرها باحثون آخرون مثل قوي بوحنيفة مع سلمى الإمام (2006) أنها خصائص لمفهوم الأداء²، وهي كالتالي³:

- الأداء مفهوم واسع الاستعمال،
- الأداء مفهوم متطور،
- الأداء مفهوم ثري بالمكونات.

رابعا: مكونات الأداء

غالبا ما يختلط مفهوم الأداء مع بعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه ولكن يوجد اختلاف بينهم وهذا ما سنتطرق إليه:

1. الكفاءة

1.1. تعريف الكفاءة

هنالك عدة تعريفات للكفاءة نوجزها فيما يلي:

- هي الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات (سلع أو خدمات).⁴
- وهي أيضا عمل الأشياء بشكل صحيح.⁵

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 65.

² لطيفة بكوش، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة الحالة: مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص: محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 6.

these.univ-biskra.dz. 26-04-2020 20:30

³ عبد الفتاح بوخمحم، تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية: دراسة ميدانية على الإطارات الوسطى والدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 18، 2002، ص ص 126-127.

⁴ عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، [د.ط.]، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 24-25.

⁵ كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية: العولمة والمنافسة، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 318.

- بمعنى حسن الاستفادة من الموارد أو حسن استخدام الموارد التي تقرر استخدامها، كذلك فإن الكفاءة تشير إلى إنجاز عمل ما بالشكل الصحيح.¹

2.1. قياس الكفاءة

تقاس الكفاءة عادة كما يلي²:

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{Rm}{Mr} = \text{الكفاءة (نسبة)}$$

حيث: Rm: النتائج المحققة (أهداف محققة). Mr: الموارد المستخدمة (الوسائل المستعملة).

كما يمكن أن تقاس الكفاءة (نسبة) وفقا لما يلي:

$$\frac{Rp}{Mp} = \text{الكفاءة (نسبة)}$$

حيث: Rp: النتائج المتنبئ بها. Mp: الموارد المتنبئ استخدامها لتحقيق النتائج المتنبئ بها.

2. الفعالية

1.2. تعريف الفعالية

هنالك عدة تعريفات للفعالية نوجزها فيما يلي:

- يعرف KHEMAKHEM الفعالية بأنها "القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك"، هذا ما نسميه نحن "الفعالية-معياري" أي (Efficiencie) التي تهدف فقط إلى قياس مدى تحقيق الأهداف بغض النظر عن الإمكانيات التي استخدمت في تحقيقها.³
- قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس بقدرتها على بلوغ النتائج مقارنة مع ما ترغب في تحقيقه بموجب الخطة الموضوعية، وبذلك فإن الفعالية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها.⁴
- بمعنى تحقيق النتائج أو الوصول إلى الأهداف وحسن اختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة. كذلك فإن الفعالية تشير إلى إنجاز العمل المطلوب.⁵

2.2. قياس الفعالية

تقاس عادة باستخدام طريقتين هما⁶:

¹ محمد أبو النصر مدحت، الأداء الإداري المتميز، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2008، ص 84.

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، أوت 2009-2010، ص 221.

³ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، طبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 126.

⁴ مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

⁵ محمد أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 83.

⁶ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مرجع سبق ذكره، ص 220.

- الطريقة الأولى: تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة ومن ثم:

$$\frac{Rm}{Rp} = \text{الفعالية (نسبة)}$$

حيث: Rm: النتائج المحققة. Rp: النتائج المتوقعة.

وهي تسمح بالحكم على درجة تحقيق الأهداف.

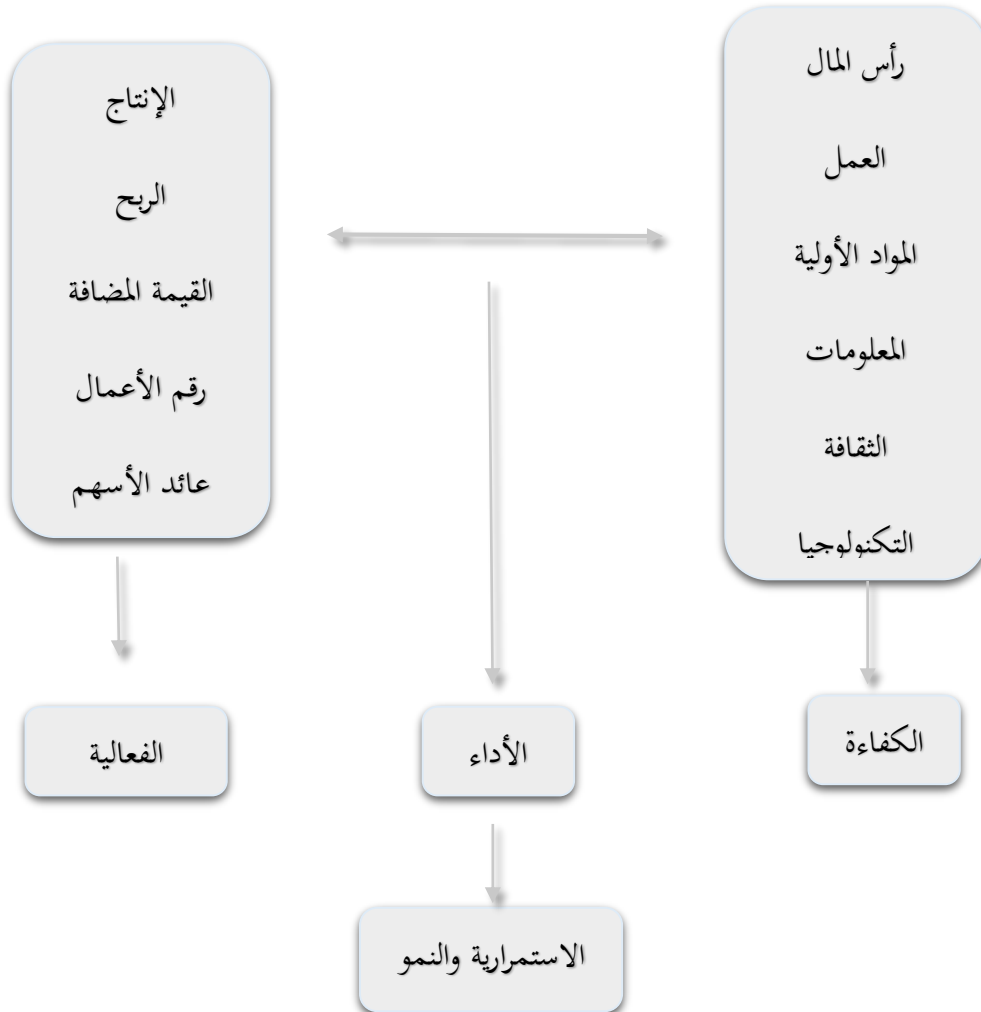
- الطريقة الثانية: تتبنى هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانيات المستخدمة والإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة ومن ثم:

$$\frac{Mm}{Mp} = \text{الفعالية (نسبة)}$$

حيث: Mm: الإمكانيات المستخدمة. Mp: الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة.

وسنبين العلاقة بين الأداء ومكوناته في الشكلين التاليين:

الشكل رقم 01: الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.



المصدر: عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الأول، 2001، ص 88.

الشكل رقم 02: مصفوفة الفعالية والكفاءة.

الكفاءة (تحسن استخدام الموارد) إنجاز الأعمال الصحيحة	النمو والازدهار	الانحدار التدريجي
	إنجاز الأهداف الصحيحة	إنجاز الأهداف الصحيحة بصورة خاطئة
	البقاء	الانهيار
	إنجاز الأهداف الخاطئة بصورة صحيحة	إنجاز الأهداف الخاطئة بصورة خاطئة

الفعالية (تحقيق الأهداف) إنجاز الأعمال الصحيحة

المصدر: وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، [د.ب.]، 2007، ص 486.

يتضح من الشكل السابق بأن المنظمات التي تستطيع تحقيق عنصر الكفاءة والفعالية هي وحدها القادرة على النمو والازدهار وإنجاز الأهداف الصحيحة بصورة صحيحة، بينما المنظمات غير الكفؤة وغير الفعالة يكون مصيرها الانهيار لأنها لم تستطع إنجاز أهدافها أو أنجزت الأهداف الخاطئة بصورة خاطئة. أما المنظمات الفعالة التي لا تتمتع بالكفاءة سوف تستطيع البقاء من خلال تحقيق أهدافها ولكن ليس بالكفاءة المطلوبة وربما لا تستطيع التنافس في الأمد البعيد، إلا أن المنظمات الكفؤة التي لا تتمتع بالفعالية يكون الانحدار التدريجي مصيرها لعدم قدرتها على تحقيق أهداف أصحاب المصالح أي إنجاز الأهداف الصحيحة رغم أنها تستخدم الموارد بصورة كفؤة.¹

3. الإنتاجية

1.3. تعريف الإنتاجية

هنالك عدة تعريفات للإنتاجية نوجزها فيما يلي:

¹ نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 8-9.

- هي العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية (لإنتاج سلعة أو خدمة) وبين الناتج من تلك العملية، وهي الاستخدام الكفؤ للموارد (العمل، رأس المال، الأرض، المعدات، الطاقة، المعلومات...) وذلك لإنتاج السلع والخدمات.¹

$$\frac{\text{الناتج}}{\text{الموارد}} = \text{الإنتاجية}$$

- تعتبر الإنتاجية مقياس الكفاءة التي تتمتع بها الإدارة في عملية تحويل المدخلات المختلفة من عمل ومستلزمات إنتاج وغيرها إلى مخرجات تأخذ شكل سلع أو خدمات.²
- هي كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات، وهي تستعمل لتبيان مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.³
- الإنتاجية اقترنت بمفهوم الكفاءة وهو ما يعني بأن الإنتاجية تهتم بمقارنة كمية المخرجات بكمية المدخلات اللازمة لتحقيقها والفرق بينهما يتضح من خلال شكل النسبة، إذ يتم تقسيم الإنتاجية بالكميات حيث تمثل النسبة بين كمية المخرجات إلى كمية المدخلات، في حين الكفاءة هي تكلفة أو قيمة المدخلات.⁴
- 2.3. العلاقة بين الإنتاجية والفعالية:** الفعالية هي درجة تحقيق الأهداف المرغوبة والإنتاجية هي مؤشر على درجة تحقيق المنشأة لأهدافها في الوقت السليم وبالجودة المطلوبة.⁵

الفرع الثاني: مستويات الأداء وأنواعه

بالنسبة لهذا الفرع سندرس كل من مستويات الأداء وأنواعه.

أولاً: مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات للأداء وتتمثل في⁶:

- الأداء الاستثنائي،
- الأداء الجيد،
- الأداء المتأزم.
- الأداء البارز،
- الأداء المعتدل،
- الأداء الجيد جداً،
- الأداء الضعيف،

¹ علي السلمي، إدارة الإنتاجية، [د.ط.]، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، [د.س.]، ص 20.

² مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 33.

³ ناصر دادى عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، [د.ط.]، دار المعمدية العامة، الجزائر، [د.س.]، ص 16.

⁴ نفس المرجع، ص 16.

⁵ علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁶ وائل محمد إدريس، خالد محمد طلال بني حمدان، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي: منهج معاصر، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 385-386.

ثانيا: أنواع الأداء

توجد عدة تصنيفات للأداء ولعل هذا يعود كما أشرنا في البداية لاختلافات اتجاهات الباحثين، ويمكن تصنيف الأداء استنادا إلى عدة معايير، ومن أهم هذه المعايير، معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.¹

1. حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

1.1. الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم،²
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة الشركة على استخدام تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية، ومن أهم مؤشرات الأداء التقني: نسبة استخدام الطاقة، الإنتاج والكمية،³
- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.⁴

2.1. الأداء الخارجي: وهو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تتحصل عليها المؤسسة على سبيل المثال قد يزيد حجم مبيعات المؤسسة بسبب تحسین في الأوضاع الاقتصادية أو نتائج إعانات تحفيزية من طرف الدولة، حيث أن هذه التغيرات قد تعكس على الأداء إيجابا

¹ عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل

الكهرباء، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: تحليل استراتيجي صناعي، مالي ومحاسبي، تخصص: استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010-2011، ص 76.

dspace.univ-guelma.dz. 26-04-2020 22:09

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)، مذكرة

تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص 17.

thesis.univ-biskra.dz. 30-04-2020 15:43

³ زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة

2005-2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-الجزائر، 2010-2011، ص 85.

dibrary.univ-boumerdes.dz. 03-05-2020 11:16

⁴ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

أو سلبا، وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها فهي لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.¹

2. حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي²:

1.2. الأداء الكلي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو المنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة. ومثال الأهداف الرئيسية: الربحية التي يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتوجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2.2. الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى. وبتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه، أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

3. حسب المعيار الوظيفي: حسب هذا المعيار ينقسم الأداء إلى³:

1.3. أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة، تحقيق مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.

2.3. أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها في القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكلفة منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

¹ منير عوادي، دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال الفترة: (2010 إلى

2013)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 53.

² نفس المرجع، ص 54.

³ لطيفة بكوش، مرجع سبق ذكره، ص 15.

3.3 أداء وظيفة الأفراد: تتجسد أهمية الموارد البشرية بمدى قدرتها على توجيه الموارد الأخرى نحو هدف المؤسسة. يتجلى أداء وظيفة الأفراد في: عدد الإجراءات التأديبية التي تتغير عكسيا مع الأداء الجيد، معدلات الغياب وعلاقات أرباب العمل والنقابات.

4.3 أداء وظيفة التموين: يتمثل أدؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

5.3 أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسته بدراسة الجو الملائم للابتكار، وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين، نسبة وسرعة تحويل الابتكارات للمؤسسة لتنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة ودرجة مواكبة التطورات.

6.3 أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة. يمكن معرفة هذا الأداء بمجموعة من المؤشرات منها: الحصة السوقية، إرضاء العاملين، السمعة ومردودية كل منتج.

7.3 أداء وظيفة العلاقات العمومية: الأداء بهذه الوظيفة هو بالنسبة ل: (1) المساهمين: الحصول على عائد مرتفع واستقرار في الأرباح الموزعة، (2) الموظفين: هو توفير جو عمل ملائم، (3) الموردين: احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل و(4) العملاء: هو الحصول على منتجات في الآجال المناسبة وبجودة عالية.

4. حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي¹:

1.4 الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...).

2.4 الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا. وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد

¹ منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

3.4. الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4.4. الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

الفرع الثالث: مجالات الأداء، ميادينه وأبعاده

خلال هذا الفرع سنتناول كل من مجالات الأداء، ميادينه وكذلك أبعاده.

أولا: مجالات الأداء

تتمثل مجالات الأداء فيما يلي¹:

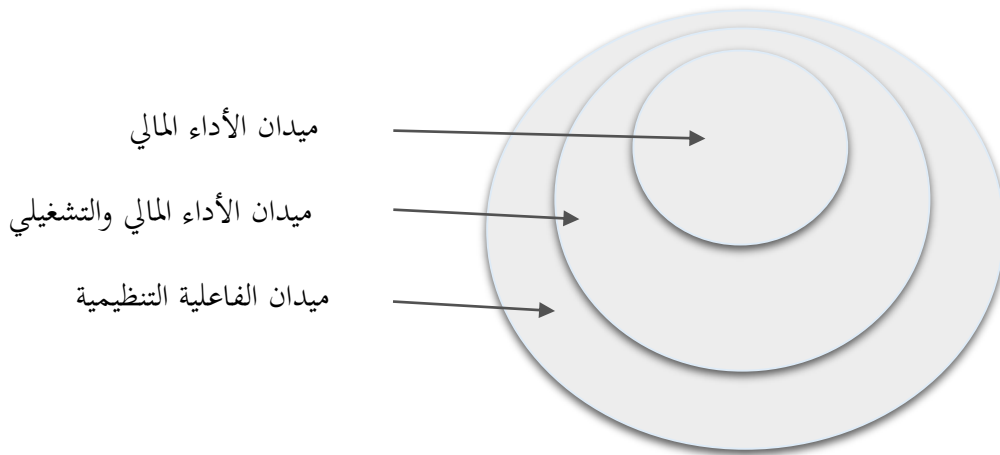
- الربحية،
- الموازنة بين أهداف المدى القريب والبعيد،
- المركز السوقي،
- الإنتاجية،
- أداء المديرين وتطويرهم،
- أداء العاملين وميولهم.
- المسؤولية العامة،
- الموارد المادية والمالية،
- قيادة المنتج،
- تطوير الأفراد،
- الإبداع،

ثانيا: ميادين الأداء

يتمثل ميدان الأداء فيما يلي:

¹ فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص ص 223-224.

الشكل رقم 03: ميادين الأداء.



المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 66-67.

ثالثاً: أبعاد الأداء

1. البعد التنظيمي للأداء: يقصد به الطرق والكيفيات التي تعتمد عليها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية.

إذا نستنتج مما سبق أن هذه المعايير المعتمدة في قياس الفعالية التنظيمية تلعب دوراً هاماً في تقويم الأداء، حيث تتيح للمؤسسة إدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت الملائم من خلال مظاهرها الأولى قبل أن يتم إدراكها من خلال تأثيراتها الاقتصادية.

2. البعد الاجتماعي للأداء: يشير إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضى العاملين يعتبر مؤشراً على ولاء الأفراد لمؤسستهم. وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلباً على المدى البعيد إذا اقتصر على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية، لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة، أي لكل ما له صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (صراعات، أزمات...)¹.

¹ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مرجع سبق ذكره، ص ص 218-219.

الفرع الرابع: مقومات الأداء، دوافع تحسينه، العوامل المؤثرة فيه ومظاهر ضعفه

سنتطرق في هذا الفرع إلى كل من المقومات، دوافع التحسين، العوامل المؤثرة ومظاهر ضعف الأداء.

أولاً: مقومات الأداء

1. الإدارة الاستراتيجية: وهي الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات المؤسسة بتحديد التوجيهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعية. التخطيط السليم الذي يقوم على دراسة أداء السابق والتخطيط للمستقبل، ودراسة الواقع القائم.

2. الشفافية: هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه الثقة، والمساعدة في اكتشاف الفساد.

3. إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: ممارسة فعلياً من الإدارات العليا، فالموظف بشكل عام والذي يعطي مسؤوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسؤولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقاً لما هو محدد سلفاً، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقويم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم إتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.

4. تطوير نظام المحاسبة: إن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء. كما أنه يساهم في بيان مدى تقييد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة، هذا إلى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة، لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف.¹

ثانياً: دوافع تحسين الأداء

تكمن أهم القواعد الدافعة لتحسين أداء المؤسسات فيما يلي²:

¹ فؤاد كردي وآخرون، دراسة تقييمية للأداء الإداري والمالي لجمعيات معاصر الزيتون في محافظة سلفيت، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد 28 (9)، 2014، ص ص 2130-2131.

² فاطمة الزهراء عبادي، دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، ص ص 164-165.

1. **معدلات التغير السريعة:** التغير هو الثابت الوحيد الذي تتعامل معه المؤسسات، ويعود السبب الرئيسي لحدوثه هو تغير ظروف البيئة الخارجية، فكلما تميزت بعدم التأكد نتيجة لكثرة عدد المتغيرات البيئية وعدم استقرارها، عندها تعمل المؤسسات على تحسين أدائها من خلال الابتكار.

2. **المنافسة:** اعتادت العديد من الدول توفير الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة الخارجية، وقد ساد هذا الفكر خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، غير أن تغير موازين القوى المالية الكبرى عقب انهيار الكتلة الشرقية أدى إلى نمو فكر الاقتصاد المفتوح وانتشار فكر المنافسة التامة، تلك الظروف الجديدة تفرض على المؤسسات ضرورة العمل على تحسين أدائها باستمرار.

3. **الحفاظ على المكانة:** تعكس المكانة الموقع التنافسي للمؤسسة بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال، ويمكن لها أن تحقق ميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق الاستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك والتي لا يمكن للمنافسين الحاليين أو المرتقبين تطبيقها.

4. **الاهتمام بالجودة:** هناك اتجاه متزايد نحو تطبيق المفاهيم المختلفة الخاصة بالجودة كحلقات الجودة والجودة الشاملة، ويعكس هذا الاتجاه رغبة المؤسسة في الرفع من قدرتها التنافسية بالتركيز على الجودة والعمل على ترقيتها، ويعد الاهتمام بالبيئة وعدم إهدار مواردها والحفاظة عليها أحد مقوماتها، مع ضرورة تجسيد هذه التوجهات من خلال وضوح السياسات المطبقة داخل المؤسسة وإعلام المجتمع عنها وعن مختلف نشاطات المؤسسة بهذا الخصوص.

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء

يخضع الأداء لتأثير العديد من العوامل، منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمسير أن يتحكم فيها لزيادة آثارها الإيجابية وتخفيض آثارها السلبية، ومنها ما هو صادر عن المحيط الخارجي يصعب التحكم فيها وبالتالي فهي تقتضي التكيف أكثر معها. وعلى قدر كثرة العوامل التي قد تؤثر في الأداء وتفسره تزداد أهمية عملية حصرها. ولعل أهم هذه العوامل تلك التي صورها Donaldson وهي: الهيكلية، العملية الإنتاجية، الاستراتيجية، الخيارات التقنية، المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، القيادة، الثقافة، أسلوب الإدارة.

أما Peters و Waterman فيريان أن أداء المؤسسة يتوقف على العوامل التالية: الجاهزية للعمل، الاستماع للزبون، الاستقلالية وروح المبادرة، الإنتاجية بتحفيز العامل، قانون القيم الجماعية (ثقافة المؤسسة والقيم المشتركة)، التوفيق بين المردودية والمعرفة.

وعلى خلاف هذا المدخل لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء، اتجه أغلب الباحثين نحو تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة إلى مجموعات متجانسة، واعتمد أكثرهم على مصدر العوامل فقسموها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية.¹

¹ السعيد بريش، نعيمة بجايوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها (دراسة حالة: ملينة الأوراس)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 01، 2011-2012، ص ص 29-30.

1. **العوامل الداخلية:** تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المنظمة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية، وتتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، ومن أبرز هذه العوامل أو المتغيرات هي:

1.1 **العوامل التقنية:** وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المنظمة. وتضم على الخصوص ما يلي: نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات، نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال، تصميم المنظمة من حيث (المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات)، نوعية المنتج وشكله ومدى مناسبة التغليف له، التوافق بين منتجات المنظمة ورغبات طالبيها، التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة، نوعية المواد المستخدمة في عملية الإنتاج، مستويات الأسعار، الموقع الجغرافي للمنظمة.¹

2.1 **الهيكل التنظيمي:** الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقسيم العمل بين الوحدات والأفراد، وعدد المجموعات الوظيفية، وكذا عدد المستويات الإدارية، ولمن يتبع كل شخص ومن هم الذين يتبعون له وما هي سلطات ومسؤوليات كل منهم، كيف يتم التنسيق بين وحداتهم أو أقسامهم.²

3.1 **الموارد البشرية:** مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المنظمة. وتظم على الخصوص: هيكل القوى العاملة، نظام الاختيار والتعيين، التدريب والتأهيل والتنمية، نظام الأجور والمكافآت، نظم الانضباط الوظيفي.³

2. **العوامل الخارجية:** يقصد بالعوامل الخارجية "مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المنظمة". وبالتالي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة وقرارات المنظمة وتخرج عن نطاق سيطرتها، ومن بين العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على المنظمة والتي تشكل الكلمة المختصرة (PESTEL)⁴ ما يلي:

1.2 **العوامل السياسية:** تتمثل في: وجود سياسات حاكمة لأعمال المؤسسة، مدى ملائمة السياسات مع أعمال المؤسسة، طبيعة النظام السياسي في الدولة والمناخ السياسي وأثره على المؤسسة.

2.2 **العوامل الاقتصادية:** تشمل الموارد الاقتصادية للمؤسسة، العمالة والبطالة وآثارها على المنظمة، الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي وآثاره على المؤسسة والنظام الاقتصادي للدولة وآثارها على المؤسسة.

¹ عمر تيمجدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور (برج بوعرييج)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 51.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، القاهرة، [د.ط.]، مصر، 2009، ص ص 15-16.

³ نفس المرجع، ص ص 19-20.

⁴ نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- 3.2. العوامل الاجتماعية: وهي مصالح وقضايا وحاجات المؤسسة والمجتمع، مستوى الأخلاق والقيم والسلوك العام وتوجهات المجتمع ونمط حياته وطبيعة سكانه.
- 4.2. العوامل التكنولوجية: تتمثل في: مدى المواكبة للتقدم التقني، أثر التقنية على أداء المؤسسة.
- 5.2. العوامل البيئية: وهي طبيعة المناخ والبيئة الداخلية للمؤسسة، نوعية السياسات والقيم والمعايير للمؤسسة، والموقع الجغرافي والاستراتيجي للمؤسسة.
- 6.2. العوامل القانونية: متعددة منها: وجود الدستور ينظم شؤون الدولة والمجتمع وكذلك وضوح التشريعات والقوانين.¹

أما العوامل الخاصة أو ذات التأثير المباشر على أداء وقرارات المؤسسة منها: العملاء، أو المستفيدين من قرارات المؤسسة، الموردين، النقابات، المؤسسات المنافسة وأصحاب المصالح الأخرى في المجتمع المحيط بالمؤسسة. وتتمثل هذه العوامل حسب بورتر في خمس قوى:

- المنافسة بين المؤسسات القائمة: وهي المتغير الأول في صياغة استراتيجية المؤسسة، إذ أن هذه القوة تعبر عن كثافة وحدة المنافسة بين المؤسسات القائمة داخل الصناعة، وتشير المنافسة إلى الصراع التنافسي بين المنظمات القائمة²، تتحدد من خلال العوامل التالية: نمو الصناعة، التكلفة الثابتة، التوازن بين المنافسين، تميز المنتج، مركز العلامة³.
- خطر دخول منافسين محتملين: المنافسون المحتملون هم المنظمات التي لا تتنافس حالياً في الصناعة، ولكن لديها القدرة على ذلك إذا ما رغبت في ذلك،
- القوة التفاوضية للموردين: وهي المنظمات التي توفر المدخلات في الصناعة، مثل: المواد الأولية، الخدمات والعمالة...
- القوة التفاوضية للزبائن: يمكن النظر إلى الزبائن على أنهم يمثلون تهديداً من خلال قدرتهم على المساومة لتخفيض الأسعار التي تفرضها المنظمات في الصناعة، أو إلى رفع التكاليف التي تتحملها المنظمات في صناعة ما من خلال طلبهم منتجات أفضل وبجودة عالية. فالزبائن قد يكونون موزعين أو مستهلكين أو منظمات تصنيعية أو خدمية،
- تهديد المنتجات البديلة: تمثل المنتجات البديلة تلك السلع التي تبدو مختلفة ولكنها تشبع نفس الحاجات، فوجود بدائل قوية تمثل تهديداً تنافسياً كبيراً⁴، وذلك من خلال النقاط التالية: توفر

¹ محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، الطبعة الأولى، دار ابن حزام، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 203-204.

² عمر تيمحجدين، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ نبيل محمد مرسي، الإدارة الاستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، [د.ط.]، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 151.

⁴ نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

بدائل قريبة، تكاليف التبديل بالنسبة لمستخدم السلعة، تكاليف مصنعي السلعة البديلة ومدى تشددهم، سعر السلعة البديلة.¹

رابعاً: مظاهر ضعف الأداء

تتمثل مظاهر ضعف الأداء فيما يلي²:

- الإنتاجية الضعيفة وغير الجيدة في مواصفاتها،
- عدم الإنهاء الأعمال في الوقت المحدد،
- عدم الانسجام مع ثقافة المؤسسة السائدة،
- الصدام المستمر بين الإدارة والموظفين،
- تجنب وفقدان وازدياد حالة اللامبالاة لدى العاملين،
- عدم وجود الرغبة في النمو،
- تجنب وفقدان روح المخاطرة والتأخير في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: عموميات عن الأداء المالي

بعدما تعرفنا إلى الأداء بمختلف مفاهيمه سنتوجه في هذا المطلب إلى التعريف بالأداء المالي.

الفرع الأول: ماهية الأداء المالي

هذا الفرع يضم كل من النظرة التاريخية للأداء المالي، مفهومه، وأسباب تباين وتحديد مفاهيمه.

أولاً: النظرة التاريخية للأداء المالي

يمثل الجانب المالي تاريخياً محور اهتمام المؤسسات، حيث الاهتمام بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطبعا إيجابياً على نمو المؤسسات وتوسعها من جانب ونجاح الإدارة وخاصة الإدارة العليا من جانب آخر، ولقد مثل المحاسبة على مر الزمن نظام للقياس والترجمة بلغة الأعمال وعرضت مؤشرات وتقارير للإفصاح المستخدمة لهذه الجوانب بشكل واضح.

لقد جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجهها مغايراً، حيث الاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل لتبيان أداء المؤسسات ومقارنة بعضها مع البعض الآخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إدارتها، وفي بداية القرن العشرين تم تنضيج مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية، ويتم من خلالها تقييم الأداء للمؤسسات وخاصة الكبيرة منها، فمؤشر مثل العائد على الاستثمار، أو العائد على حق الملكية ونسب التحليل المرتبطة بالموازنات التشغيلية والنقدية جاءت لتلبي متطلبات الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة لتوسيع الأعمال أو بقائها أو الانسحاب منها.

¹ نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² مصطفى يوسف، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 67-68.

كما انتقلت اهتمامات المستخدمين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري والكلفوي، حيث يعد هذا الأمر انطلاقيه حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن الحكم من خلالها على الأداء بصورة أدق.¹

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي² ما يلي:

- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف كما أنه يساهم في إتاحة الموارد وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.³
- وعرف الأداء المالي أيضا بأنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.⁴

وأیضا يعبر الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية⁵:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية،
- أثر السياسة المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة،
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض الأرباح،
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

ومما سبق يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.⁶

ثالثا: أسباب تباين وتحديد مفاهيم الأداء المالي

¹ نفس المرجع، ص 90-91.

² عبد النور شنين، محمد زرقون، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة-دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الجزائر، عدد 01، 2015، ص 242.

³ محمود محمد خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 45.

⁴ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁵ عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 04، 2006، ص 41-42.

⁶ صافية بومصباح، الحسين بلعجوز، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعرييج، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 01، 2018، ص 274.

يعود السبب إلى تباين وتحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية منها:

1. اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية: تباينت نسبيا رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الأداء المالي، نظرا لتباين وجهات النظر حول تحديد الوظيفة المالية من أساسها، فبعض التعاريف أسندت الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وأيضا مواجهة المصاعب والعقبات المالية... والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة، وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين وجهات نظر المهتمين، فهناك "الجماعة النقدية" حيث تنسب للوظيفة المالية، كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلية عاجلة أو آجلة، وهنا يمكن التساؤل حول مهمة الوظيفة المالية إن كانت هي التعبير عن عمليات المؤسسة في شكل وحدات نقدية، بينما وجهة النظر الاستراتيجية تكمن فيما إن كانت الوظيفة المالية تستطيع تهيئة وإعداد القرارات المؤمّنة لفعالية الأهداف المنشودة ولكفاءة الوسائل المتاحة؟

في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية؟ - كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي- أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها؟

وفي هذا الشأن يرى Johnson أن للإدارة المالية معنى أوسع من صفة "المالية" مثل التخطيط المالي، إدارة الموجودات، مجابهة المشاكل لضمان السيورة والبقاء، تحديد أقصى الأرباح والعوائد... إلخ.¹

2. تطور النظرة المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة: اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأن الوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال وتسييرها وتعرف باسم "مالية المؤسسات"، "مالية الشركات". وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث.

لكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتضليل المعلوماتي...، فضلا عن التحديات التي تواجهها المؤسسات، ازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير المباشر، التقدم التكنولوجي، دور النقابات واتحادات العمال، حدة المنافسة، شروط سوق المال والمؤسسات المصرفية ندرّة الأموال، إلى جانب ارتفاع تكلفتها.

لم يدم مسعى النظرية المالية الكلاسيكية طويلا حتى انهارت في ظل الظروف غير المؤكدة إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة برز هدف مالي تقليدي، مدعم من طرف الملاك هو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم

¹ عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للابتكار المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص ص 38-39.

أن نجاح المالي هو للمؤسسة برمتها وليس للمساهم بمفرده، لكنه أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ كان بزوغ النظرية المالية شبه تقليدية الهادفة إلى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة والذي بدوره أدى إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال.

وخلال الفترة الممتدة 1950 إلى 1960 بزغت النظرية المالية الحديثة (المعاصرة)، رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق إلا أنها في فحواها واقع اقتصادي ساهم بشكل واضح في نشوء علم التنظيمات... الخ. ووفقا لرؤية البروفيسور Conson، تعد النظرية المالية المعاصرة نموذجا خارجيا للمؤسسة خاضعا لقوانين سوق الأصول، وذلك بالفصل بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال المالي.

3. تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية: عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع إلى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، ذلك أن المؤشرات المحاسبية ذات الصلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح، مدة الإهلاك...) في فترات التضخم والوهم النقدي. لكن سرعان ما تفتنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، وهذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة.

في نفس السياق تداركت المالية أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا وموازية مع المؤشرات السوقية (البورصية)، لما تكتسبه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة.

يرى "Anastasou poulos.J.P" أن المؤسسات الرائدة في الأداء هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة في ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تدنية عدم التأكد في بيئتها بفضل أساليب وقرارات منهجية وسليمة. ولهذا نعتقد أنه يعزز من موضوع البحث في علاقة القيمة بالأداء المالي، باعتبار أن قيمة المؤسسة تتحدد بأساليب التنبؤ بمستقبلها، وذلك باستعمال نماذج المحاكاة المالية.¹

رابعا: أهمية الأداء المالي

¹ عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عمليات متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدىونية وتوزيعات على سعر السهم،
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.¹

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة،
- تقييم سيولة الشركة،
- تقييم تطور توزيعات الشركة،
- تقييم تطور نشاط الشركة،
- تقييم مدىونية الشركة،
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركة.²

¹ محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

² نفس المرجع، ص ص 47-48.

الفرع الثاني: متطلبات الأداء المالي ومعايير

خلال هذا الفرع سنتطرق لمتطلبات الأداء المالي ومعايير.

أولاً: متطلبات الأداء المالي

يتطلب رفع الأداء المالي ما يلي¹:

1. ضرورة تقييم الأداء المالي: يبرز هنا دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة، وسعياً وراء تحقيق أقصى الإيرادات بأقل المخاطر، تعتمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم.

2. الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء: مما سبق يمكن تلخيص الجوانب المطلوب تقييمها للحكم على مدى كفاءة إدارة الخصوم فيما يلي:

- نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان،
- معدل المردودية المحقق،
- التوظيف الكفاء للأموال،
- قدرة التمويل.

ثانياً: معايير الأداء المالي

توجد أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي²:

1. المعايير التاريخية: وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2. المعايير القطاعية (الصناعية): يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً وخاصة وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي... الخ.

¹ أحمد خليلي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، الجزائر، مجلد 02، عدد 02، 30 ديسمبر 2018، ص ص 519-520.

² علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

3. **المعايير المطلقة:** وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

4. **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى:

أولاً: العوامل الخارجية: وهي مجموعة من المتغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة فهي تمثل محيط المؤسسة وهي¹:

- منافسة الشركات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط،
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركات،
- الحالة الاقتصادية والسياسات المالية بالدولة،
- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية الشركة.

ثانياً: **العوامل الداخلية:** تتمثل هذه العوامل في²:

1. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

2. **المناخ التنظيمي (الثقافة التنظيمية):** يقصد به وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويعني هذا إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء لمعرفة مدى التزام الإداريين بتطبيق معايير الأداء أثناء تصرفهم في أموال المؤسسة.

¹ أحمد خليلي، مرجع سبق ذكره، ص 521.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-51.

3. الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث توجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي الودائع أو إجمالي القيمة الدفترية، يعتبر الحجم من العوامل التي تؤثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسات، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية المؤسسة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، كما يمكن أن يؤثر الحجم إيجابياً، حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة أدى ذلك إلى زيادة عدد المحللين المهتمين بالشركة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت على وجود علاقة طردية بينهما.

4. التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرف المعتمدة في الشركة، لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أداؤها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه

بعدما تم التطرق لكل من الأداء والأداء المالي سنحاول التطرق لتقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي

بالنسبة لهذا المطلب سنتناول خلاله تقييم الأداء المالي انطلاقاً من مفهومه إلى غاية معوقاته.

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الماهية في هذا الفرع تضم مفهوم تقييم الأداء المالي، أهدافه، أهميته، ضرورته وآخر شيء ركائزه.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

نذكر مجموعة من مفاهيم تقييم الأداء المالي:

- تقييم الأداء المالي: هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً¹، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمنشأة.²

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، [د.ط.]، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

² عماد عبد الحسن دلول، محمد فوزي مهدي، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 23، العدد 99، 2017، ص 468.

- كما يعتبر تقييم الأداء المالي على أنه: مقارنة الأداء العقلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعلا والمستهدفة خلال فترة زمنية معينة.¹
- يعرف على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع.²
- تقييم الأداء المالي هو: أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس الانحرافات وتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.³

ومما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل من هذه المراحل.⁴

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي وأهميته

1. أهداف تقييم الأداء المالي

- تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها⁵:
- إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، وبالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء والاستمرار في العمل،
- تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول لذلك،

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الأردن، العدد 08، 2012، ص 10.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁴ أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، [د.ط]، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص 23.

⁵ بالاعتماد على مجموعة من المراجع، ويتم ذكرها:

أمانة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة (2012-2015)، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 83.

عبد الباقي بضياف وآخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية(2009-2016)، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018، ص 551.

مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ص 32.

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدات الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية،
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتنا في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة
- حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية.

2. أهمية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة للمتنافس عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد لذا أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية¹، وتمثل أهميته في²:

- يعد تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها،
- تساهم عملية تقييم الأداء في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات،
- يسمح نظام تقييم الأداء لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة القيام بعملية الرقابة، التخطيط واتخاذ القرارات استنادا إلى الحقائق العلمية وموضوعية،
- تظهر عملة تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا ومكانيا،
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام داخل المؤسسة ذاتها،
- توضح عملية تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمؤسسة ضمن البيئة القطاعية التي تعمل فيها،
- يساعد تقييم الأداء المالي على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والبرامج والميزانيات،
- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة تحت نصرف المؤسسة،
- يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى المؤسسة لإحداثها لتطوير أدائها المالي،

¹ وهيبه رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية 2014م، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، العدد 16(02)، 2015، ص 114.

² بالاعتماد على مجموعة من المراجع، ويتم ذكرها:

أحمد خليلي، مرجع سبق ذكره، ص 523.

محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية -المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 95.

- ترشيد الأنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشأة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل. وهل للمنشأة طموح لتحقيق ما هو أعلى أو أكثر اتساعاً، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ثالثاً: ضرورة تقييم الأداء المالي

تبرز هنا دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة¹، وسعياً وراء تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطر، تعتمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أنه يعتبر كل من التمويل والربحية متغيران متناقضتان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير. فمن جانب تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، لذا نجد أن التمويل يعتبر أحد القيود الجد هامة أمام تنفيذ القرارات المالية. ولكن، ماهي الجوانب التي تمكن من الحكم على كفاءة الأداء؟

ويمكن تلخيص الجوانب المطلوب تقييمها للحكم على مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم فيما يلي: قدرة التمويل، نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان، التوظيف الكفاء للأموال، معدل المردودية المحقق. يتوقف مستوى التقييم على مدى سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير ذات الصلة بالموضوع.²

رابعاً: ركائز تقييم الأداء المالي

تتمثل ركائز تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- التوصيف الدقيق لأهداف الشركة في مختلف المجالات،³
- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما،

¹ عثمان عبد الله عائده، دور المحاسبة البيئية في تقييم الأداء المالي في شركات المساهمة "دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي سابك السعودية"، الجريدة الجديدة، السعودية، المجلد 06، العدد 04، 2019، ص 408.

² حمزة عقي، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 111-112.

thesis.univ-biskra.dz. 16-05-2020 22 :09

³ حمزة جدوع مخلد ومحمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، بغداد، العدد 39، 2016، ص 308.

- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية،¹
- الاختيار السليم لمؤشرات الأداء، وتحديد معدلاتها القياسية على أسس علمية دقيقة. وهذه المؤشرات هي أدوات وأساليب إحصائية يمكن بواسطتها تقدير درجة نجاح أو مدى قيام المؤسسة بتحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها،
- إنشاء وتطوير نظم المعلومات الإدارية بما يكفل اتخاذ القرارات الصائبة، وتصحيح مسارات الأداء في الوقت المناسب.²

الفرع الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه ووظائفه

يضم هذا الفرع مصادر تقييم الأداء المالي، الجهات المستفيدة منه وأيضاً وظائفه.

أولاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

يتم تقسيم البيانات من مصادر داخلية في المشروع كالبيانات الناتجة عن القوائم المالية لقائمة التدفق النقدي ويتم إعدادها لأغراض إدارية واتخاذ القرار، وهناك مصادر للمعلومات خارجية كتلك التقارير الصادرة عن الأسواق المالية وهيئات البورصة... الخ.³

1. مصادر المعلومات الخارجية

وتتمثل المصادر الخارجية للمعلومات في⁴:

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية،
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة،
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث،
- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائون،
- المكاتب الاستشارية.

2. مصادر المعلومات الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية للمعلومات فيما يلي:

¹ نصر حمود مزنان الفهد، أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 32.

² صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، [د.ط]، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص 358.

³ دريد كمال آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2009، ص 58-59.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 21-22.

- 1.2. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.¹
- الميزانية العمومية: وهي الجدول المرتب والمقوم لعناصر موجودات ومطالب مؤسسة ما في تاريخ معين وعند انطلاق المؤسسة في نشاطها نسمي ميزانيتها الميزانية الافتتاحية ونسمي ميزانيتها في نهاية الدورة التجارية الميزانية الختامية²، وهي أحد أهم مصادر المعلومات، إذ تضم جميع التدفقات المتراكمة خلال لحظة زمنية معينة وتصنف مجموع التدفقات المتراكمة في فئتين هما الأصول والخصوم³، وتمثل الميزانية العمومية في:
 - الميزانية المحاسبية: وهي صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم⁴،
 - الميزانية الاقتصادية: تعبر عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال، وعن تحليل مختلف مصادر تمويل هذه الاستخدامات تجمع في وثيقة واحدة تتمثل في الميزانية الاقتصادية.⁵
 - جدول حسابات النتائج: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة⁶،
 - قائمة التدفقات: تستخدم هذه القائمة لدراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات فهي بالإضافة إلى كونها مفيدة في دراسة الماضي فهي ضرورية عند التخطيط للمستقبل أيضا.⁷

2.2. تقرير الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

3.2. التقارير المالية الداخلية لأغراض إدارية مثل: التوقعات والتنبؤات المالية.⁸

ثانيا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

- 1 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، [د.س.]، ص 05.
- 2 سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، [د.ط.]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 10.
- 3 إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، وائل للنشر، عمان، 2011، ص 121.
- 4 محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، [د.ط.]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 10.
- 5 إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، الجزء الأول، الطبعة الثانية، وائل للنشر، عمان، 2011، ص 155.
- 6 مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ب.]، 2012، ص 24.
- 7 عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص 81.
- 8 محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 05.

هناك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وهي¹:

1. الإدارة: من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تقوم بتحديد لأهداف المؤسسة من خلال الحصص السوقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدراء ضمن المستوى الإداري الأعلى حيث يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية (الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر).

2. حملة الأسهم العادية: وهم يقسمون إلى ثلاث فئات:

1.2. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيرادات الحالي وتوزيعه عليهم.

2.2. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي، في الإيرادات وتعظيم رأس المال.

3.2. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية.

3. حملة الأسهم الممتازة: وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.

4. حملة السندات: مثل: الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مقسوم الأرباح، اقتراض المؤسسات وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.

5. مانحي الائتمان والمصرفيون: وهم يتحققون من المتغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي أنهم يتأكدون من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة.

6. المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم: وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

ثالثا: وظائف تقييم الأداء المالي

تتمثل وظائف تقييم الأداء المالي فيما يلي²:

¹ منير عوادى، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

² بالاعتماد على مجموعة من المراجع، ويتم ذكرها:

- متابعة المؤسسة مدى تحقيق الخطط التي رسمتها،
- قياس هذه الخطط باستعمال عدة أساليب لتمكين المديرين من الإشراف عليها ومراقبتها،
- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحددة اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المديرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح،
- متابعة الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة التي تدر أكبر قدر من الأرباح وتزيد من نسبة الودائع وبالتالي المحافظة على رأس المال وزيادته،
- يجب أن تحدد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات التي تحدث وكذلك البحث عن الحلول والوسائل لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل،
- الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعة بالاستعانة بقدر كبير من البيانات والإحصائيات،
- تفسير انحرافات النتائج تفسيراً واضحاً مسبقاً مع الاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعة من قبل،
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.

الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي، خطواته واتجاهاته

يحتوي هذا الفرع على مراحل تقييم الأداء المالي، خطواته وكذلك اتجاهاته.

أولاً: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بأربعة مراحل مكتملة لبعضها البعض وهي كالتالي¹:

1. جمع المعلومات الضرورية: تتطلب توفر المعلومات التي تعد مورداً أساسياً في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية ولأن تكون في الوقت المناسب، وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي:
 - 1.1 الملاحظة الشخصية: وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان وملاحظة ما يجري فيه.
 - 2.1 التقرير أو البيان الشفوي: وتتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه.
 - 3.1 التقارير الكتابية: وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية... الخ.

وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، مرجع سبق ذكره، ص 114.

أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

¹ عثمان عبد الله عائده، مرجع سبق ذكره، ص ص 407-408.

2. قياس الأداء الفعلي: تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءة وأداء وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها مجموعة من مؤشرات ومعايير، ويشمل قياس الأداء بجانبه الكمي والنوعي وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يبين لنا الانحرافات.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعلى أداء الوحدات والأهداف.

4. دراسة الانحراف وإصدار الحكم: هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب أو سالب، انحراف معدوم وأما إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان الانحراف سالب يكون ضد المؤسسة أما الانحراف معدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف وتحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

توجد عدة اعتبارات أخرى تساعد المؤسسة على اختيار وسيلة فعالة في عملية تقييم الأداء والمتمثلة في¹:

- التركيز على تدعيم الإيجابيات،
- تقديم معلومات مركزة عن الأداء مرتبطة بالواقع الفعلي وليس بنماذج عامة تستخدم في جميع المواقف على سواء،
- العمل على تشجيع ودعم الإبداع والقدرات الخلاقة،
- العمل على التوجه نحو الأنظمة الجديدة لتقييم الأداء كاعتماد أنظمة الإعلام الآلي.

ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية²:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وذلك لحساب مختلف النسب والمؤشرات.
2. حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء كنسب الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي والتوزيعات... إلخ، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم النسب لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنة بالأداء المتوقع، أو مقارنة بأداء المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع.

¹ يزيد تفرات، محاسبة التكاليف ودورها في تقييم الأداء، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، عمان، 2018، ص 161.

² عبد الباقي بضياف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 551.

4. وضع التوصيات الملائمة اعتماداً على عملية تقييم الأداء المالي بعد تحديد الفروقات ومعرفة أسبابها وأثرها على المؤسسات وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

ثالثاً: اتجاهات تقييم الأداء المالي

تتمثل اتجاهات تقييم الأداء المالي فيما يلي:

1. الاتجاه التقليدي لتقييم الأداء (النموذج المحاسبي): يتمتع النموذج المحاسبي بمزايا عدة منها أنه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وسهل الاستخدام حيث أن هذا الاتجاه يركز على العلاقة بين سعر السهم ونصيب السهم من الأرباح التي حققتها المنشأة، وأن أسعار الأسهم تحدد عن طريق هذه الأرباح المتحققة، يقدم هذا النموذج أساس لقياس أداء المنشأة باستخدام تحليل النسب المالية وبالاعتماد على القوائم المالية التي يتم إعدادها أو عن طريق مقارنتها مع المنافسين، حيث يمكن بناء عدة مؤشرات كالربحية والكفاءة والسيولة وغيرها.¹

ويعبر عنه عن طريق العلاقة التالية:

$$P = EPS * P/E$$

حيث: P: السعر الحالي لسهم المنشأة.

EPS: نصيب سهم المنشأة العادي من الأرباح المحققة.

P/E: نسبة سعر السهم إلى ربحه.

أشار العديد من الباحثين أنه من الصعب الاعتماد على هذا النموذج في حالة تقييم أداء المنشأة من وجهة نظر هدف تعظيم ثروة الملاك، فقد قام (Leempute, and Kearney) بتقديم دليل يظهر أن مقاييس الأداء التقليدية التي تم تفضيلها تاريخياً من قبل المنشآت لا ترتبط مع أسعار الأسهم في السوق المالية، وأوضح الباحثان أن النتيجة هذه لم تكن مفاجئة لأن هذه المقاييس التقليدية تركز على البنود الواردة في القوائم المالية التي لا يوجد لها علاقة بخلق القيمة للمالكين.²

2. الاتجاه الحديث لتقييم الأداء (النموذج الاقتصادي): ظهرت الحاجة إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لتقديم المعلومات حول كيفية قيام المنشأة بالإسهام في تعظيم ثروة المالكين وتوليد قيمة لها، إن النموذج الاقتصادي يبنى على فرضية أساسية مفادها أن المستثمر الرشيد يقوم بتقييم سهم الشركة التي يريد الاستثمار فيها، بناء على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن من الحصول عليها من هذا السهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام

¹ عماد عبد الحسن دلول، محمد فوزي مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

² رامي أبو وادي، نخبيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، الأردن، المجلد 30، العدد 12، 2016، ص 2499.

بالقيمة الاقتصادية المضافة، إن هذه المقاييس توجه الجهود نحو إحداث تأثير إيجابي على سعر السهم في السوق ومن ثم تحقيق هدف تعظيم الثروة وتوليد القيمة، لذلك فإن أهمية هذا المدخل تكمن في أنه يركز على القيمة طويلة الأجل بدلا من الأرباح المحاسبية قصيرة الأجل.¹

ووفقا لهذا الاتجاه فإن القيمة السوقية أو الحالية لسعر سهم المنشأة تساوي القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية مخصومة بسعر فائدة يعكس معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين في استثمارات مشابهة لها نفس المستوى من المخاطر، ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة التالية:

$$PV = \sum_{t=1}^n \frac{cf_t}{(1+k)^t}$$

حيث: PV: القيمة الحالية لسعر سهم المنشأة في السوق.

cf: التدفقات النقدية المستقبلية.

k: سعر الخصم أو معدل العائد المطلوب.

فالمشاريع التي ينجم عنها صافي قيمة حالية موجبة يعني أنها خلقت قيمة اقتصادية تفوق كلفة رأس المال.²

الفرع الرابع: المقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء المالي ومعوقاته

بالنسبة لهذا الفرع سنتطرق إلى المقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء المالي وأخرى معوقاته.

أولا: المقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء المالي

من أهم المقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء المالي هي³:

1. **مقاييس الكفاءة:** يقصد بها القدرة على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.

2. **مقاييس الفاعلية:** يقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.

3. **مقاييس المؤشرات المالية:** يقصد بها تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية مثل مؤشرات الأداء المالي، ومؤشرات الربحية وغيرها. وأهم ما يميز هذه المؤشرات هو سهولة احتسابها وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة، ولكن يؤخذ عليها بأنها مؤشرات تاريخية بطبيعتها،

¹ عماد عبد الحسن دلول، محمد فوزي مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 469.

² رامي أبو وادي، نجيل سقف الحيط، مرجع سبق ذكره، ص 2500.

³ محمد نواف عابد، أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد الخامس، 2018، ص ص 524-525.

لأنها تركز في التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، ولا تساعد المدراء على إدارة العوامل التي توجه النجاح في وحداتهم الاقتصادية ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول الوحدة الاقتصادية الإبداع فيها، فضلا عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المؤشرات مما يؤثر سلبا على دلالتها.

4. **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهو مقياس يتعلق بدمج بين الوحدة الاقتصادية والاهتمامات البيئية والمجتمعية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.

ثانيا: معوقات تقييم الأداء المالي

تتمثل معوقات تقييم الأداء المالي فيما يلي¹:

1. **خطأ التعميم:** والذي يعني ميل المقيم أن يقدر أو يقيم كل أبعاد وجوانب الأداء والتي يفترض أن هذه الجوانب مستقلة عن بعضها البعض دفعة واحدة.

2. **التحيز:** تصبح الأساليب الصادقة غير سليمة نتيجة التحيز من جانب القائمين بالتقييم، قد يحدث هذا التحيز لعدة أسباب والتي ترجع إلى النوع أو الجنس أو الثقافة والتعليم، الصراع أو الاضطراب النفسي رغم أنه من الصعب التعامل في ظل هذا التحيز قد يرتبط هذا التحيز بعامل الوقت فالانطباع الحالي له تأثير أكبر في التحيز في التقييم وقد لا يحدث ذلك في ظروف أو فترة أخرى.

3. **التضخيم في التقدير:** العنصر الآخر الذي يحد من التقييم وفعالته وهو الاتجاه نحو التضخيم أو تكبير التقديرات بمرور الزمن.

4. **الاتجاه نحو مركزية النزعة:** تحدث هذه النزعة عندما يتجنب القائمون بالتقييم من طرفي المقياس المدرج وبمعنى آخر يبدو أنهم يميلون إلى التركيز في التقييم حول نقطة وسطى من المقياس.

5. **المشكلات الخاصة بالثبات والوثوق:** يفقد القائمون بالتقييم وكذلك المصدقية نتيجة استخدام معايير متباينة وغير متناسقة ونتيجة الغياب أو الضعف التدريبي على أساليب ووسائل التقييم ويعتبر الفشل والتقصير في متابعة عملية التقييم وما يترتب عن ذلك من نتائج مشكلة أخرى.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي

بعدها تطرقنا لمفاهيم تقييم الأداء المالي وما يحوزه من أهمية كبيرة في المؤسسة سنتناول في هذا المطلب مختلف المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في قياس الأداء المالي.

الفرع الأول: قياس الأداء المالي

¹ محمد أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

خلال هذا الفرع سنتناول مفهوم قياس الأداء المالي، أهدافه، مزاياه وعيوبه.

أولاً: مفهوم قياس الأداء المالي

إن عملية قياس الأداء المالي تشكل تطوراً حديثاً في مجال التسيير حيث أصبحت تعد من الضروريات التي يقوم عليها عملية التقييم، ويتم تعريفه من خلال جملة من التعريفات وهي:

- قياس الأداء المالي يعتبر من أهم المرتكزات الأساسية في المؤسسة، فيقوم بعملية جمع، تحليل والتقرير لمختلف المعلومات المالية فضلاً عن مساهمته الفعالة في صنع مختلف القرارات التي تُخدم الأهداف العامة.¹
- يعرف على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة وتوثيقها، ولا سيما مراقبة وتوثيق جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقاً.²

ومما سبق فإن قياس الأداء المالي يمثل أهمية بالغة للتقييم الجيد له، من خلال البحث في المقياس والمؤشرات الملائمة للتوازن الفعال الذي يعكس العوامل الحاسمة لنجاح المؤسسة الاقتصادية.³

ثانياً: أهداف قياس الأداء المالي

إن الهدف الأساسي من قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو توفير المدخلات الدقيقة لعملية التقييم، وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة بما يخدم الأهداف المسطرة ويندرج ضمن هذا الهدف الأساسي جملة من الأهداف الجزئية التي تصب في مجملها نحوه، حيث تتمثل أهمها في⁴:

- الحصول على تبريرات في مختلف التكاليف،
- تحسين الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، من خلال جمع المعلومات المالية لمختلف المصالح ومعالجتها،
- التحسين في الأداء المالي، فمن خلال معرفة المؤسسة لواقع أدائها المالي بعد القيام بعملية قياسه، فإنه من السهل عليها أن تقوم بتحسينات المسكنة للأداء المالي المستقبلي،
- المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير المتعلقة بإجراءات العمل والبرامج من خلال تبيان مختلف الإيجابيات التي لا بد وأن يركز عليها، وكذا الانحرافات التي لا بد واتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحها.

ثالثاً: مزايا وعيوب قياس الأداء المالي

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجية: أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ نفس المرجع، ص ص 71-72.

تشكل عملية قياس الأداء المالي في المؤسسات خطوة ذات فائدة كبيرة لها لأنها:

- تساعد في تحديدها إذا كانت تحقق متطلبات العملاء أم لا وبالتالي البحث في سبل إرضائهم،
- تقوم على مؤشرات ومقاييس مالية التي من شأنها أن تعكس نجاح المؤسسة في بيئة تنافسية،
- تعني بتوفير قدر كاف من البيانات والمعلومات ذات الموضوعات الكبيرة.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تكسبها عملية قياس الأداء المالي إلا أن هناك من الباحثين شكك في إيجابياتها من خلال¹:

- قصور المؤشرات والمقاييس المستخدمة في قياس الأداء المالي على الآجال الفورية،
- في حالة وجود نتائج سلبية يعد القيام بعملية القياس فإنه من الصحي في الكثير من الأحيان إثبات السبب وتفسير النتائج،
- غالباً ما تتسم النتائج المنتظرة من عملية قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بالذاتية خاصة أثناء اختيار المقاييس المستعملة، وأيضاً عندما تكون هذه المقاييس نوعية وليست كمية.

الفرع الثاني: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

للأداء المالي عدة مؤشرات تقليدية نذكر منها:

أولاً: مؤشرات الربحية

إن ربحية المشروع ما هي إلا نتيجة لعدد كبير من السياسات المختلفة التي تتخذ في جميع نواحي المنشأة. ولهذا السبب تستخدم عدة مقاييس للربحية نظراً لأن أي مقياس معين قد يتأثر إلى حد كبير بخصائص الصناعة أو بالطرق المحاسبية التي تستخدم في الظروف والأحوال المعينة، وينبغي قياس كل من أرباح العمليات وصافي الربح حتى يمكن التمييز بين السياسات التشغيلية والسياسات المالية²، نذكر منها:

1. هامش الربح الصافي

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات إذا انخفضت النسبة فيعني ذلك أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح وبالتالي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا حدث العكس فإن ذلك مؤشر إيجابي ويساعد الشركة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل وإذا ما أتيحت بيانات تحليلية إضافية للمحلل يمكنه من حساب نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى صافي المبيعات³.

¹ محمد أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، [د.ط.]، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، [د.س.]، ص ص 123-124.

³ حمزة جدوع مخلد، محمد عبد الواحد جباس، مرجع سبق ذكره، ص 310.

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

2. العائد على حق الموجودات: Return On Assets (ROA)

يعد مؤشراً مالياً يكشف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداتها، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المؤسسة القصيرة والطويلة الأجل، كما أنه يعكس كفاءة وفاعلية الإدارة في تشغيل الموجودات ويعطي الثقة بإدارتها للأموال وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة. يحسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الربح إلى إجمالي الموجودات، وعلى النحو الآتي¹:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ولقد نال هذا المؤشر أهمية كبيرة لعدة أسباب من أهمها:

- يأخذ في الحسبان الأداء الكلي للمؤسسة،
- يقدم معلومات تخص مردودية الأصول الموجودة بالمؤسسة،
- يسمح بالمقارنة بين مراكز المسؤولية فيما بينها داخل المؤسسة، وبين المؤسسة والمؤسسات المنافسة لها.

وبالرغم من الأهمية والمزايا التي يحظى بها هذا المؤشر إلا أنه يكتنفه بعض الانتقادات التي قد تحد من مزاياه من خلال²:

- تقييم الأصول على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وليس السوقية قد يؤدي إلى مقارنة غير دقيقة في المفاضلة بين المشاريع،
- لا يؤخذ في الحسبان تكلفة الاستثمار (تكلفة تمويل الأصول)، مما لا يمكن معه المقارنة بين نوعين من الاستثمار لهما نفس معدل العائد إلا إذا كان لهما من نفس تكلفة هذا الاستثمار.

3. العائد على حقوق الملكية: Return On Equity (ROE)

¹ سامر محمد فخري، بهاء الدين قادر آسو، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية،

مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 06، العدد 02، الكويت، 2016، ص 150

² شعبان "محمد عقيل" شعبان لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية

للأسهم "دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 37.

يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المؤسسة لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم¹، ويعتبر هذا المقياس من مؤشرات الأداء المالي الشائعة الاستخدام إذ يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح الصافية بعد الضرائب وحجم الاستثمارات من جانب الملاك، وبذلك فهو يقيس العائد لكل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم، ويعتبر العائد على حقوق الملكية مقياس شامل لأداء الشركة لأنه يعطي مؤشر عن كيفية استخدام المدراء لأموال المالكين في سبيل توليد الربحية.

هناك نموذج مطور لاحتساب العائد على حقوق الملكية ويعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي يقيس أداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة إدارة تلك الشركات وتحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل المخاطر الممكنة من أجل تحقيق أقصى ربحية والتي تنعكس بالتأكيد على ثروة أصحاب المشروع.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح} / \text{الإيرادات}) * (\text{الإيرادات} / \text{الموجودات}) *$$

$$(\text{الموجودات} / \text{حقوق الملكية}).$$

ويلاحظ من النموذج أنه مكون من ثلاث مؤشرات أداء مهمة وهي كالتالي:

- مؤشر تقييم الربحية: وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف،
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات،
- مؤشر مضاعف حق الملكية: أو الرفع المالي وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأسمال الشركة.

ورغم ما يتميز به هذا المؤشر من أهمية في تقييم الأداء وقدرته على تحليل نقاط القوة والضعف ورغم ما لحقه من تطوير إلا أنه من المآخذ عليه أنه لم يؤخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال المتمثلة في حقوق الملكية.²

4. العائد على الاستثمار: Return On Investissement (ROI)

تعبّر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين، والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد تلك الأموال وتحسب³:

¹ سامر محمد فخري، بهاء الدين قادر آسو، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² شعبان "محمد عقيل" شعبان لولو، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ عبد النور شنين، محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص 243.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رأس المال المستثمر}} = \text{العائد على الاستثمار}$$

ثانيا: مؤشرات السيولة

تتمثل في مجموعة من المؤشرات أهمها:

الجدول رقم 01: مؤشرات السيولة.

طريقة حسابها	النسبة
$\frac{\text{الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة)}}{\text{المطلوبات المتداولة (الخصوم المتداولة)}}$	نسبة التداول
$\frac{\text{الموجودات المتداولة - (المخزون)}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	نسبة السيولة السريعة
$\frac{\text{نقدية + أوراق مالية + أوراق قبض}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	نسبة السيولة الأكثر تحفظا
$\frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	نسبة النقدية
$\frac{\text{الأصول الدفاعية (نقدية + أ - مالية + أ - قبض)}}{\text{مصرفات التشغيل اليومية المتوقعة}}$	نسبة فترة الأمان (الفاصل الزمني الدفاعي)

المصدر: عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، صنعاء، [د.ب.]، 2013، ص 171-172.

ثالثا: مؤشرات الرفع المالي

تشير هذه النسبة إلى أموال الغير لدى الشركة والمستخدمه في توليد أرباح داخل هذه الشركة.¹

الفرع الثالث: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

تتمثل المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي فيما يلي:

أولا: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

¹ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية (1)، [د.ط.]، دار النشر، القاهرة، [د.س.]، ص 200.

هي التغير في صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية بعد الضرائب بعد استبعاد تكلفة رأس المال المستخدم في إنتاج هذا الدخل، وهي معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة، لكونها تعتمد على مبدئين أساسيين في صنع القرار وهما:

- يجب أن يكون الهدف الأساس لكل شركة هو تعظيم الثروة للمساهمين والقيمة،
 - قيمة كل شركة تعتمد على حقيقة أن الأرباح المتوقعة في المستقبل ستكون أكبر من تكلفة رأس المال.¹
- حيث تمثل القيمة الاقتصادية المضافة الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة جميع أنواع راس المال المستعمل.²

ثانيا: مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)

يستخدم مؤشر القيمة السوقية المضافة للحكم على الأداء المالي الداخلي للمؤسسة، من خلال تحفيز المسيرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على قيمة المؤسسة المسعرة في البورصة، ويتجلى ذلك من خلال القيمة السوقية المضافة والتي تحسب على مجموعة من السنوات وذلك حسب العلاقة التالية³:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \left(\frac{EVA_t}{(1+k)^t} \right)$$

حيث: MVA: القيمة السوقية المضافة.

k: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

t: الفترة.

ثالثا: مؤشر القيمة النقدية المضافة (CVA)

وهي نموذج لصافي القيمة الحالية والذي يقسم احتساب صافي القيمة الحالية إلى فترات، وتصنف الاستثمارات طبقا لهذا المدخل لاستثمارات استراتيجية واستثمارات غير استراتيجية. فالاستثمارات الاستراتيجية تلك التي تهدف في أساسها إلى خلق قيمة جديدة للمساهمين مثل التوسعات، أما الاستثمارات غير الاستراتيجية هي التي تحافظ على القيمة التي تخلقها الاستثمارات الاستراتيجية. والاستثمارات الاستراتيجية (مثل: منتج جديد أو الاستثمار في سوق جديدة) تتبع بالعديد من الاستثمارات غير الاستراتيجية. ويتم حسابها كما يلي⁴:

¹ عبد الكريم محمد بهوم فضل، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 32.

http://iugspace.iugaza.edu.ps. 29-05-2020 23 :50

² محمد سرور الحريزي، الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة: بتطبيق منهج البحث العلمي للدراسات العليا في الغدارة المالية المتقدمة، الطبعة

الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 13.

³ عبد النور شنين، محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص 245.

⁴ عبد الكريم محمد بهوم فضل، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

+ المبيعات - التكاليف
= الفائض التشغيلي +/- حركة رأس المال العامل - الاستثمارات غير الاستراتيجية
= التدفق النقدي التشغيلي (OCF) - الطلب على التدفق النقدي التشغيلي (OCFD)
= القيمة النقدية المضافة (CVA)

الفرع الرابع: الفرق بين المؤشرات التقليدية والحديثة للأداء المالي

يلخص الجدول التالي أهم الفروقات بين المؤشرات التقليدية والحديثة للأداء المالي التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة من حيث الهدف، العيوب والمزايا.

الجدول رقم 02: مقارنة المؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي.

MVA	EVA	ROA	ROE	المزايا
- لا يأخذ بالاعتبار حساب تكلفة الفرصة البديلة من رأس المال المتكامل، - لا تأخذ بالاعتبار العائد النقدي للمساهمين، - لا يمكن حسابه في مستوى الأقسام (وحدة عمل استراتيجية) ولا يمكن استخدامه لشركات القطاع الخاص.	- يركز على خلق قيمة مضافة للمساهمين والملاك، - سهولة تعديل مؤشرات الأداء التقليدية من خلال تبني معايير وطرق محاسبية مختلفة ومقبولة عكس EVA إلا من خلال نشاطات تمس صميم الهيكل التشغيلي في الشركة، - التضخم يؤثر على حساب القيمة الاقتصادية المضافة.	- يوضح علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها، - يوضح كيفية استخدام إجمالي الأصول بتوليد أرباح الشركة، - يعبر عن العائد على الاستثمارات في الشركة فهي بذلك توضح العائد على استثمارات أصحاب الشركة والعائد على الالتزامات التي على	- يوضح العائد على الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية، - يوضح نسبة توليد أرباح الاستثمار من الملاك في الشركة، - مهمة جدا بالنسبة للمستثمرين لأنها توضح نسبة الأرباح المتولدة نتيجة استثماراتهم في الشركة والمفاضلة في الخيارات من أجل اتخاذ القرار المناسب.	

		الشركة وتستخدم في عملية الإنتاج.	
<p>- تقيس إنشاء القيمة المتراكم وليس السنوي،</p> <p>- مقياس حيوي ومهم تلخص أداء الشركة وتعكس مدى نجاحها في إدارة،</p>	<p>- تأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكلية لرأس المال،</p> <p>- يهتم بالربحية والقيمة،</p> <p>- تحقق الاتساق بين القرارات الإدارية وثروة حملة الأسهم،</p>	البساطة وسهولة الحساب.	تأثير
<p>لا يمكن تطبيقه إلا في الشركات المدرجة في البورصة.</p>	<p>من الصعب حساب الربح الاقتصادي.</p>	السطحية وعدم حساب تكلفة رأس المال.	معي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأداء المالي بشكل عام ومفصل من مختلف الجوانب، بحيث يمكننا من معرفة كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل لمواردها لتحقيق أهداف المؤسسة، ومن خلال تعدد أنشطة المؤسسة والترايط بينها فإن هناك عملية تقييم الأداء المالي وهي عملية متكاملة تكون مصادر معلوماتها مختلفة إما داخلية أو خارجية تمر بمجموعة من المراحل وبواسطة مجموعة من المؤشرات التي تسهل من الحكم على وضعية المؤسسة المالية حيث أن عملية التقييم لا تقتصر على المؤسسات ذات وضعية حرجة فقط بل تشمل جميع المؤسسات.

الفصل الثاني:

دراسة حالة للمؤسسات المدرجة

في بورصة الجزائر

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للأداء المالي الذي تناولنا خلاله جميع الجوانب المتعلقة به الأدوات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي، سنتطرق الآن إلى الجانب التطبيقي للموضوع والذي تناولناه في فصل واحد، حيث اخترنا ثلاث مؤسسات مدرجة في بورصة الجزائر وسنتعرض لها في هذا الفصل وذلك من خلال تقسيمه إلى بحثين، تناولنا في البحث الأول الدراسات السابقة أما في البحث الثاني فقمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسات وإجراء مقارنة فيما بينهم.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات منها دراسات أجنبية ودراسات وطنية.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

تتمثل الدراسات الأجنبية فيما يلي:

الدراسة 01: دراسة سمير محمد حسين الرواشدة بعنوان "العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية بعوائد الأسهم" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة الأردن سنة 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار مدى العلاقة بين مقاييس الأداء التقليدية وهي العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وحصص السهم من الأرباح (EPS) والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية (CFO)، وعوائد الأسهم.

بالإضافة إلى ذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى اختيار مدى العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) وعوائد الأسهم، وذلك وصولاً للهدف الأساسي لهذه الدراسة الا وهو مقارنة مدى علاقة كل من مقاييس الأداء التقليدية والقيمة الاقتصادية المضافة بعوائد الأسهم واختبار مدى مساهمة كل من هذه المقاييس في تفسير الاختلافات في عوائد الأسهم.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم اختبار هذه العلاقات على عينة شملت (47) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان المالية خلال الفترة (1998-2004).

تم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لاختبار فرضيات الدراسة. وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن كل من مقاييس الأداء التقليدية والقيمة الاقتصادية المضافة على علاقة بعوائد الأسهم وكلاهما يقدم تفسيراً للاختلافات في عوائد الأسهم، ولكن كانت مقاييس الأداء التقليدية هي الأكثر ارتباطاً والأكثر تفسيراً لعوائد الأسهم، وأن هناك محتوى إضافي للمقاييس التقليدية في تفسيرها لعوائد الأسهم في حين لا يوجد أي محتوى إضافي يذكر للقيمة الاقتصادية المضافة.

الدراسة 02: دراسة مشعل جهاز المطيري بعنوان "تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة الكويت سنة 2010/2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في المؤسسة. وذلك من وجهة نظر المديرين

الماليين والمحاسبين في المؤسسة وتكون من شركات البترول الكويتية أما عينة الدراسة فتكونت من 284 من المديرين الماليين والمحاسبين في هذه الشركات. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة، واستخدام الباحث عددا من الأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Spss)، وقد تم اختبار الفرضيات بواسطة استخدام t-test (one sample t-test)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي،
- أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية،
- أن هناك علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

الدراسة 03: دراسة موسى عبد الهادي نوفل، نعيم سلامة القاضي، موسى سعيد مطر وإسراء علي النصور بعنوان "تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997-2008" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية الأردن سنة 2012.

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام معدلات العائد وذلك من خلال تحليل قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة وفاعلية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قدرة الشركات على توليد التدفقات التشغيلية من أصولها العاملة ومدى تأثير هذه التدفقات على سيولتها.

وأخيرا هدفت هذه الدراسة إلى تقييم هيكل التكاليف والهيكلي المالي لهذه الشركات من خلال دراسة درجات الرفع المالي والتشغيلي وأثر ذلك على معدلات العائد المحققة.

وبالرغم من أن استخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات يعاني من بعض القصور إلا أنها تعتبر إحدى الأدوات المالية التي يمكن استخدامها في تقييم أداء الشركات

تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي ومعدلات العائد المختلفة،
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع التشغيلي ومعدلات العائد،
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الدوران ونصيب السهم من الأرباح،
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركات ومعدلات العائد.

الدراسة 04: دراسة جميل حسن النجار بعنوان "مدى تأثير الرفع على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين-دراسة اختيارية" مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية فلسطين سنة 2013.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك وفقا لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على المبيعات (ROS)، ونمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة التي تم احتسابها وفقا لنموذج Tobin's q، ومعرفة أيهما أكثر تأثرا بالرفع المالي. تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم اختيار عينة مكونة من 20 شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (2004-2011). تم استخدام نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على أساس التباطؤ الزمني. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على المبيعات (ROS)، ونمو المبيعات وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات لاحقة. وبناء على ذلك توصي الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي وذلك لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على الأداء المالي والقيمة السوقية لهذه الشركات، وإقرار قوانين اقتصادية تتيح المجال للشركات المساهمة العامة في فلسطين استخدام قرض السندات وأدوات مالية أخرى تتيح المجال لبدائل متعددة أمام هذه الشركات أثناء استخدام الرفع المالي في التمويل.

الدراسة 05: دراسة بحيرة محمد سعيد عبد الفتاح بعنوان "العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن" قدمت للحصول على درجة الماجستير في الحاسبة والتمويل الأردن سنة 2014/2013.

تهدف الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال (التمثل في نسبة المديونية إلى مجموع الأصول) ومجموعة من نسب الربحية (التمثلة في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش صافي الأرباح (NPM) لعدد من شركات التأمين العاملة في الأردن، وبيان قوة واتجاه هذه العلاقة خلال الفترة 2009-2012.

تم استخدام تحليل الارتباط المتمثل بمعامل بيرسون ومعامل الانحدار لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل (نسبة المديونية إلى مجموع الأصول) والمتغيرات التابعة (نسب الربحية) من القوائم المالية لعدد من شركات التأمين العاملة في الأردن ولفترات زمنية ممتدة من عام 2009 إلى عام 2012.

من أبرز نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال ومعدل العائد على الملكية وبين هيكل رأس المال وهامش صافي الربح كانت العلاقة عكسية لشركات التأمين ولكن لا توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية بين هيكل رأس المال ومعدل العائد على الأصول وهذا يدل على أن الأداء الربحي لشركات التأمين في الأردن يتأثر بالهيكل التمويلي وفق استخدامه ضمن شروط محددة.

على ضوء هذه النتائج توصي الباحثة إدارة الشركة بعدم التركيز على العائد على حقوق الملكية فقط كمؤشر للربحية لأهمية نسب الربحية الأخرى في اتخاذ القرارات وزيادة الكفاءة وأيضا التقليل من الاعتماد على الديون في استثماراتها وتخفيض التكاليف المختلفة وإعادة هيكلة الشركات الخاسرة بدمج بعض الأقسام قدر الإمكان ورفع جودة الخدمات التأمينية لزيادة ثقة المتعاملين والذي يؤدي لزيادة المبيعات.

دراسة 06: دراسة لتوفيق عبد الجليل بعنوان "أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" مجلة أردنية في إدارة الأعمال سنة الأردن 2014.

تفحص هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على الأداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي لمدة خمس سنوات تمتد من 2008 إلى 2012. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر نسبة المديونية، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ونسبة التغير السنوي في الأصول، ومعدل دوران الأصول، على كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، كما استخدمت معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة لتدعيم نتائج الانحدار المتعدد. أظهرت تحليل معامل الانحدار المتعدد لبيانات الدراسة:

- وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% لنسبة المديونية على العائد على الاستثمار، ولم يجد تحليل معامل الانحدار أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على العائد على الاستثمار،
- وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على العائد على حقوق الملكية، ولم يجد تحليل معامل الانحدار أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% لنسبة المديونية على العائد على حقوق الملكية. وتشير هذه النتيجة إلى أن مردود التمويل الخارجي أقل من تكلفته في الشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة خلافا للتوقعات،
- وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمعدل دوران الأصول، ونسبة النمو على العائد على الاستثمار، وأثر طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول ونسبة النمو (5%)، 1% على التوالي) على العائد على حقوق الملكية.

الدراسة 07: دراسة لتوفيق سميح محمد الأغوات بعنوان "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة الاردن سنة 2014/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية للسنوات من (2010-2014) باستخدام النسب المالية المعتمدة لتقييم الأداء المالي وإبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسية للتحليل للوصول إلى نتائج تحقق الهدف من هذه الدراسة لاسيما وان التحليل المالي لا يخدم فقط عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بحد ذاتها وإنما تساعد نتائجه أيضا إذا ما تم مقارنتها بالنتائج المعيارية إلى تقييم كفاءة الإدارة في الماضي والحاضر والمساهمة في وضع الأسس السليمة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في المستقبل، وبالشكل الذي ينعكس إيجابا على نتائج الربحية والسيولة وبالتالي تعظيم القيمة الاقتصادية للشركة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل القوائم المالية لشركة البوتاس العربية للفترة الواقعة ما بين (2010-2014) واستخراج المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم مستوى الأداء ومقارنتها مع المتوسط العام (المعيار التاريخي) للسنوات الخمسة السابقة من (2005-2009).

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية على أن تتم قراءة وتفسير نتائجها في سياق الفهم الشامل والعميق للظروف والعوامل الموضوعية المحيطة وتم في ضوءها وضع عدد من التوصيات التي من شأنها مساعدة إدارة الشركة للاعتماد على المؤشرات المالية في اتخاذ العديد من القرارات الهامة التي تساهم في تطوير عمل الشركة وزيادة إنتاجها وأرباحها.

الدراسة 08: دراسة شعبان "محمد عقيل" شعبان لولو بعنوان "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل فلسطين سنة 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كمؤشر أداء حديث ومؤشرات الأداء التقليدية (العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وربحية السهم الواحد (EPS) من جهة وبين القيم السوقية لأسعار الأسهم في بورصة فلسطين من جهة أخرى، واختبار أيهما أكثر قدرة على تفسير التغير في القيم السوقية لأسعار الأسهم.

ولتحقيق ذلك تم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لاختبار تأثير المؤشرات على متوسط أسعار الأسهم السوقية لعدد (21) شركة مدرجة في بورصة فلسطين (التي ينطبق عليها شروط الدراسة) في الفترة الزمنية من عام 2010 حتى عام 2014.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يتمتع بقدرة تفسيرية عالية للتغير في القيم السوقية لأسعار الأسهم، ويتفوق على معدل العائد على حقوق الملكية، وأن مؤشر ربحية السهم الواحد يمتلك أعلى قدرة تفسيرية بين مؤشرات الأداء ثم يليه معدل العائد على الأصول ثم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، وأن مؤشرات الأداء التقليدية مجتمعة على أفضل نموذج لتفسير التغير في القيمة السوقية لأسعار الأسهم.

وعليه فإن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة الاهتمام بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والإفصاح عنه ضمن التقارير المالية أسوة بالمؤشرات التقليدية، والعمل على عقد ورشات عمل وتوعية المحللين والمدراء الماليين في الشركات بأهمية هذا المؤشر ودوره في خلق القيمة، إلى جانب الاعتماد على مؤشرات الأداء التقليدية مجتمعة عند تقييم الأداء لغرض تفسير التغيرات في القيم السوقية لأسعار الأسهم.

الدراسة 09: دراسة ماهر محمد العلاوي حنون بعنوان "العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة سنة فلسطين 2016.

هدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية متمثلة ب (معدل العائد على السهم (EPS)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل دوران الأصول (AT)، وصافي رأس مال العامل، وحصصة السهم من الأرباح الموزعة) والعوائد السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات خلال فترة الدراسة الممتدة من (2009-2015م)، حيث تم اختيار عينة الدراسة بعد استثناء قطاع البنوك بالكامل لاختلاف تكوين هيكله المالي وطبيعة أصوله عن باقي القطاعات، كما اشترط في باقي الشركات أن تكون مدرجة في البورصة، وهناك نشاط متواصل في تداول أسهمها خلال فترة الدراسة، وقد تحققت هذه الشروط لدى (25) شركة من أصل (49) شركة مدرجة في البورصة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المحاسبية متمثلة بكل من معدل العائد على السهم، معدل العائد على الأصول، حصصة السهم من الأرباح الموزعة والعائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت أقوى هذه العلاقات لصالح معدل العائد على السهم، يليه حصصة السهم من الأرباح الموزعة. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المحاسبية متمثلة بكل من معدل العائد على السهم، معدل العائد على الأصول، معدل صافي رأس المال العامل، حصصة السهم من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05. وكانت أقوى هذه العلاقات لصالح معدل العائد على السهم، يليه حصصة السهم من الأرباح الموزعة، بينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المحاسبية متمثلة بكل من معدل صافي رأس المال العامل، معدل دوران الأصول والعائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

الدراسة 10: دراسة عماد عبد الحسين دلول ومحمد فوزي مهدي بعنوان "تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية)" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العراق سنة 2016.

استند البحث إلى فرضيات مفادها (يؤدي تعدد مؤشرات التقييم إلى تباين نتائج تقييم الشركات).

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها: أن مؤشرات الأداء التقليدية تفتقر إلى إمكانية تحقيق منافع استراتيجية نتيجة للتطورات والتغيرات السريعة في بيئة الأعمال التنافسية وعليه فقد ظهرت الحاجة إلى استخدام مؤشرات للأداء تنسجم مع هذه التغيرات وتتيح إمكانية إعطاء صورة واضحة حيث تستفيد منها إدارة المنشأة في تقييم أدائها.

كما خرج البحث بمجموعة توصيات من أهمها: ضرورة التنوع في استخدام المؤشرات المالية لأنه يزيد من احتمالية اختبار الاستثمارات المالية الناجحة، ويفضل للمستثمر التوجه إلى استخدام المؤشرات الاقتصادية الجديدة (مؤشرات خلق القيمة) جنبا إلى جنب مع المؤشرات المالية التقليدية لكون أحدهما مكملًا لآخر، وكذلك توعية المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية بأهمية الاستفادة من المؤشرات المالية الجديدة لكونها أحد الوسائل العملية الصحيحة في عملية اتخاذ قراره الاستثماري المناسب والتي تجنبه الأساليب العشوائية والحد من المضاربات في قراراته الاستثمارية.

الدراسة 11: دراسة محمد احمد جمعة بعنوان "أثر تبني الشركة الأردنية للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالي" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة سنة عمان 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحري أثر تبني الشركات الأردنية للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات الأردنية في سوق عمان للأوراق المالية، وتم اختيار عينة الدراسة اعتمادا على معادلة روبرت ماسون لتكون (149) شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية موزعة على فئات مجتمع الدراسة اعتمادا على طريقة العينة الطبقية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد. تعديل الملخصات حسب النتائج الجديدة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA)، ووجود أثر لكل من الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة والأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA)، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني الشركات للأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA)، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، ووجود أثر لكل من الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة والأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني الشركات للأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وأوصت الدراسة ببحث المسؤولين في سوق عمان للأوراق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة بتفعيل الرقابة على التزام الشركات بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية التي تقوم بها وتحفيز

الشركات على القيام بذلك، وزيادة الوعي حول الآثار والانعكاسات التي تتبع القيام بالأنشطة الاجتماعية لما لها من أثر على أدائها المالي.

الدراسة 12: دراسة أحلام فهد دقاق بعنوان "تقييم الأداء المالي للمصاف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة /EVA/" قدمت لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف سوريا سنة 2017.

هدفت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بوصفها شكلا مطورا لمفهوم الربح المتبقي والذي يعد مؤشر أداء اقتصادي حديث ومؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية (العائد على الاستثمار (ROI)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، مضاعف ربحية السهم (P/E) من جهة، وبين القيمة السوقية لأسعار الأسهم للمصارف عينة البحث في بورصة دمشق للأوراق المالية من جهة أخرى، وتم استخدام نتائج هذا التحليل لاختبار أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم.

ولتحقيق ذلك تم استخدام تحليل البيانات المقطعية الزمنية (نموذج الانحدار المجمع) وهو أحد نماذج التحليل الإحصائي لاختبار تأثير المؤشرات في أسعار الأسهم السوقية للمصارف المختارة والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية في المدة من عام 2010 حتى العام 2015.

وكان من أهم نتائج الدراسة عدم قدرة نموذج القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم، في حين تفوق معدل العائد على حقوق الملكية على باقي المؤشرات في تفسير هذه التغيرات، من جهة استطاعت مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية مجتمعة قياس التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم بشكل أفضل.

وبذلك فإن أهم ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة الاعتماد على المؤشرات المالية التقليدية مجتمعة عند تقييم الأداء المالي وعدم عدّها مؤشرات متقدمة في ظل التوجه نحو المؤشرات الاقتصادية الحديثة، كما أوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية والتي تكشف مدى فاعلية نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، وذلك خلال مدة أطول وفي ظروف طبيعية ومستقرة ومراعاة التوجه المحاسبي لهذا النموذج والذي ينعكس على صافي ربح المساهمين بصورة أدق.

الدراسة 13: دراسة نشأت حكمت عليوي بعنوان "أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي" قدمت للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة عمان سنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الرفع المالي المقاس من خلال نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية على

الأداء المالي المقاس بكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروقات في أثر الرفع المالي على الأداء المالي بين القطاعات المختلفة في سوق عمان المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بجميع قطاعاته المالي والصناعي والخدمي في الفترة الواقعة بين عامي (2013-2017)، وتم اختيار 49 شركة منها كعينة للدراسة وفق العينة الطبقة العشوائية.

بينت نتائج الدراسة وجود أثر الرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين تبين عدم وجود أثر للرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروقات في أثر الرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية بين القطاعات المختلفة، في حين تبين عدم وجود فروقات في أثر الرفع المالي على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول بين القطاعات المختلفة.

المطلب الثاني: الدراسات الوطنية

نذكر مجموعة من الدراسات الوطنية التي تتمثل في:

الدراسة 01: دراسة دادن عبد الغاني بعنوان "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس-" مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2007/2006.

يعالج هذا البحث مفهوم الأداء المالي وأسلوب قياسه وتقييمه- في ظل محيط يتميز بعدم التأكد وتأثير العوامل الاقتصادية- من خلال ثلاثة مناظير، البعد المحاسبي، البعد المالي، البعد الاقتصادي، يأتي هذا في ظل غياب مفهوم موحد تام لأداء ومحدداته.

وعلى هذا الأساس، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحليل وسلوك الأداء المالي (للمؤسسات المسعرة في كل من بورصة الجزائر وبورصة باريس) من خلال: قيمة المؤسسة، معدل النمو، الهيكل المالي، بناء على المؤشرات المالية والاقتصادية، بفضل المحاكاة والنمذجة المالية، بهدف تصنيف المؤشرات في مجموعات متجانسة من حيث درجة تأثيرها على مقاييس الأداء، حيث تكتسي كل مجموعة معامل ترجيحي يميزها عن غيرها، فضلا عن تحديد مجالات تغير كل مؤشر وفق ما تمليه طريقة "مونتي كارلو" للتحاكي، الأمر الذي يضع أمام مسيري المؤسسة عددا لا نهائيا من السيناريوهات المولدة.

وفي هذا السياق، يمكن إرساء نموذج للإنذار المبكر، تفاديا للخطر والعسر المالي على غرار المعرفة المسبقة لأداء المؤسسة مقارنة بمثيلاتها من خلال تبني قرارات مالية صائبة.

الدراسة 02: دراسة بن مراد زينب بعنوان "مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر (دراسة حالة مؤسسة NCA ROUBA خلال الفترة 2010-2013)" قدمت للحصول على شهادة ماستر أكاديمي في مالية المؤسسة سنة 2013/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص دراسة حالة مؤسسة NCA Rouiba للعصائر والمشروبات، بالمقارنة مع باقي المؤشرات التقليدية المتمثلة في: العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، العائد على المبيعات ROS. مع الأخذ في عين الاعتبار دخول المؤسسة حديثا إلى بورصة الجزائر. حيث تم قياس الأداء المالي لهذه المؤسسة باستخدام مختلف هاته المؤشرات، وتم تقدير مجموعة من النماذج لقياس الارتباط بينهم وبين القيمة السوقية المضافة. توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر العائد على المبيعات ROS وبين القيمة السوقية المضافة MVA عند مستوى معنوية 5%، كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط قوي بين القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA، بقدرة تفسيرية تقدر ب 99%.

الدراسة 03: دراسة رقية خباز بعنوان "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية (2002-2012)" قدمت لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية سنة 2014/2015.

تهدف من خلال الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال فترة زمنية (2007-2012) باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، حيث قمنا بالمقارنة بين أداء هذه البنوك الثلاثة، من حيث مؤشرات العائد لكل بنك من جهة، ومن حيث المخاطرة من جهة أخرى.

فتوصلت إلى نتائج هذه البنوك متقاربة، وأن بنك البركة أكثر ربحية واكل مخاطرة، كما توصلنا من الناحية القياسية أن هناك ارتباط بين المخاطر والعائد على حقوق الملكية في القرض الشعبي الجزائري.

الدراسة 04: دراسة شنين عبد النور وزرقون محمد بعنوان "دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة-دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013)-" مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية سنة 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس ومقارنة القدرة التفسيرية لمؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة لمؤسستي صيدال وفندق الأوراسي المسعرتين في بورصة الجزائر، حيث تعتبر المؤشرات التقليدية والحديثة متغيرات مستقلة والأداء المالي مقاسا بالعوائد على الأسهم متغير تابع وذلك للفترة (2000-2013)، تم استخدام مصفوفة الارتباط لإبراز العلاقة بين المؤشرات، بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطية والغير خطية لمعرفة القدرة التفسيرية، وذلك بالاعتماد على البرامج الإحصائية EVIEWS3.1 و SPSS20. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

مؤشرات الأداء المالي التقليدية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على الاستثمار، الرافعة المالية، الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال) والحديثة (عائد التدفق النقدي على الاستثمار، ما عدا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة التي لم تعطي معنوية ذات دلالة إحصائية) وبين عوائد أسهم المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر، إلا أن المؤشرات التقليدية هي الأكثر قدرة على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم، وخاصة منها نسب الربحية التي تجاوزت قوة التفسير فيها 50 في المائة، وهذا مقارنة بالمؤشرات الحديثة التي لم تتجاوز فيها نسبة التفسير 14 في المائة.

الدراسة 05: دراسة حسنية صيفي ونوال بن عمارة بعنوان "قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة -دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة (2008-2013)" وهي مجلة الباحث سنة 2015.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على قياس الأداء المالي من خلال تحديد مدى قدرتها على تفسير عوائد الأسهم، وذلك مقارنة بالمؤشرات المحاسبية التقليدية للأداء المالي إلى جانب مؤشر القيمة السوقية المضافة، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة تضم المؤسسات المدرجة بمؤشر CAC40 والتي تنشط بسوق باريس للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2008 و2013، ولقد أظهرت نتائج الدراسة تفوق مقياس القيمة السوقية المضافة على باقي مؤشرات الأداء في تفسير عوائد الأسهم ومن بينها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

الدراسة 06: دراسة صليحة حجاج بعنوان "دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم" قدمت للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية سنة 2016/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة المؤشرات التقليدية للأداء المالي (ROE & ROA) بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة للأداء المالي (EVA & MVA) في تفسير عوائد الأسهم، حيث شملت عينة الدراسة 30 شركة مدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية للفترة (2010-2015)، وذلك باستخدام مصفوفة الارتباط ونماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وكذا اختبارات الاستقرار واختبار BDS لاختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews9 & Spss23.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين جميع مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة المدروسة وبين عوائد الأسهم ما عدى المؤشر الحديث القيمة الاقتصادية المضافة، كما أظهرت نتائج الدراسة تفوق المؤشرات التقليدية في تفسير عوائد الأسهم حيث بلغت نسبة التفسير 44.6 في المائة، بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة التي لم تتجاوز نسبة التفسير 30 في المائة لعوائد الأسهم، كما توصلت الدراسة إلى أن بورصة قطر غير كفئة عند المستوى الضعيف.

الدراسة 07: دراسة عبد اللطيف أولاد حيمودة، زويدة محسن وبن علال بلقاسم بعنوان "قياس الأداء

المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-دراسة حالة بنكي CPA و BBA

للفترة (2014-2016)-" مجلة سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأداء المصرفي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، كما تم إجراء مقارنة ما بين أداء كلا من البنكين محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة، ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة الجزائري هو أحسن حال مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري رغم أنه حقق متوسط معدل عائد على حقوق الملكية أقل نسبياً، إلا أنه حقق متوسط معدل عائد على الأصول أعلى نسبياً من الذي حققه القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، لذلك يمكن القول أنه أحسن إدارة للأصول، كما أنه أقل مخاطرة بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري وهذا ما يظهره متوسط مضاعف حق الملكية، بحيث اعتمد على أموال ومصادر مالية خارجية بصورة أقل من القرض الشعبي الجزائري.

دراسة 08: دراسة محمد زرقون، نفيسة حجاج وصليحة حجاج بعنوان "دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي

التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم' دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2015-

2010)" مجلة الامتياز سنة 2018.

تهدف من خلال دراستنا إلى اختبار قدرة المؤشرات التقليدية للأداء المالي (ROE & ROA) بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة للأداء المالي (EVA & MVA) في تفسير عوائد الأسهم، حيث شملت عينة الدراسة 30 شركة مدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية للفترة (2010-2015)، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وكذا اختبارات الاستقرار واختبار BDS لاختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين جميع مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة المدروسة وبين عوائد الأسهم ما عدى المؤشر الحديث القيمة الاقتصادية المضافة، كما أظهرت نتائج الدراسة تفوق المؤشرات التقليدية في تفسير عوائد الأسهم حيث بلغت نسبة التفسير 44.6 في المائة، بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة التي لم تتجاوز نسبة التفسير 30 في المائة لعوائد الأسهم، كما توصلت الدراسة إلى أن بورصة قطر غير كفئة عند المستوى الضعيف.

الدراسة 09: دراسة أمينة بوتواتة بعنوان "تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب

التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة (2012-2015)" مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية سنة

2019.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تقييم الأداء المالي لشركة سوناطراك بالمقارنة مع باقي المؤشرات التقليدية ممثلة في: (ROI, ROS, ROE, ROA) حيث تم قياس الأداء المالي لهذه الشركة باستخدام مختلف هاته المؤشرات، كما تم تقدير مجموعة من النماذج لقياس الارتباط بينهم وبين القيمة السوقية المضافة (MVA).

توصلت هذه الدراسة إلى أن شركة سوناطراك حققت قيم اقتصادية مضافة موجبة خلال الفترة الدراسية (2012-2015)، مما يدل على أنها تتمتع بأداء اقتصادي جيد، كما حققت ذات الشركة أيضا قيمة سوقية مضافة موجبة، وهذا يدل على نجاح الإدارة في رفع القيمة السوقية للمؤسسة إضافة لتحقيق عوائد تساعد على زيادة رأس المال المستثمر.

الدراسة 10: دراسة صايم مصطفى وبوقاديل محمد بعنوان "تقييم الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر-دراسة حالة مجمع صيدال (2014-2017)-" مجلة دفاتر اقتصادية سنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الصناعة الصيدلانية باعتبارها من أهم الصناعات التحويلية الاستراتيجية، كما سعت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2014-2017) باستخدام 20 مؤشر مالي أساسي (مؤشرات التشغيل، مؤشرات النمو، مؤشرات السيولة، مؤشرات السوق المالي، مؤشرات الربحية، مؤشرات المديونية).

بينت نتائج الدراسة أن مجمع صيدال في حالة حسنة من الناحية المالية وذلك لقدرته على تحقيق الأرباح خلال جميع سنوات الدراسة مع إمكانية سداد جميع التزاماته وتوفير السيولة وتوزيع الأرباح على المساهمين.

المبحث الثاني: دراسة وضعية فندق الأوراسي، مؤسسة "أليانس للتأمينات" ومؤسسة "أن.سي.أ." روية.

سندرس في هذا المبحث تقييم الأداء المالي لفندق الأوراسي، مؤسسة "أليانس للتأمينات" ومؤسسة "أن.سي.أ." روية، ثم نقوم بالمقارنة بين هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسات الثلاثة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مفصل لكل مؤسسة على حدى.

الفرع الأول: فندق الأوراسي

يتضمن هذا الفرع تعريف فندق الأوراسي ومراحل دخوله للبورصة الجزائرية.

أولا: تعريفه

فندق الأوراسي فندق جزائري من فئة 5 نجوم مؤسسة اقتصادية عمومية نشاطه الأساسي الإيواء والإطعام.

الجدول رقم 03: بطاقة فنية لفندق الأوراسي.

الجزائر	البلد
حكومية	نوع الملكية
الترفيه والسياحة	القطاع
1975	النشأة
750	عدد الموظفين
فندق الأوراسي بيلدينغ فرانتز فانون بوليفارد 2 منطقة لي تاغارين الجزائر	العنوان

المصدر: www.zawya.com/mena/ar/company.

هناك مجموعة من المعلومات العامة عن فندق الأوراسي يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: معلومات عامة عن فندق الأوراسي.

455 من غرف الضيافة/ خدمة تنظيف الغرف يوميا/ 4 مطاعم وبار/استراحة/ حمام سباحة مكشوف/ يتوفر فطور/ حافلة توصيل من وإلى المطار بجانا/ نادي صحي/ خدمات سبا/ مركز للمؤتمرات/ شرفة/ مكتب استقبال مفتوح 24 ساعة/ حديقة/ واي فاي مجاني وصف السيارات مجانا.	وسائل الراحة والترفيه
---	--------------------------

يحتوي هذا الفندق على 455 غرفة/ يتكون هذا الفندق من 9 طوابق.	حجم الفندق	لحظة سريعة
أوقات تسجيل الوصول: 2 ظهرا-منتصف الليل/ وقت تسجيل المغادرة هو: ظهرا.	الوصول/الم غادرة	
لا توجد أسرة أطفال.	الأطفال	
لا يسمح باصطحاب الحيوانات الأليفة أو المدربة على خدمة أصحابها.	الحيوانات الأليفة	
واي فاي مجاني في الأماكن العامة/ اتصال مجاني بشبكة الإنترنت في الغرف، عن طريق الواي فاي والاتصال السلكي.	الإنترنت	
حافلة ناقلة مكوكية مجانية من وإلى المطار (متوفرة على مدار 24 ساعة).	خدمات التوصيل	
صف السيارات بمعرفة النزيل مجانا/ موقف سيارات في مكان قريب مجانا.	ركن السيارات	
فطور بوفيه يوميا (نظير تكلفة إضافية) / 4 مطاعم/ بار/ استراحة/ كافيتيريا/ إمكانية طلب الطعام داخل الغرف.	الطعام والشراب	داخل الفندق
حمام سباحي خارجي/ حمام سباحة للأطفال/ نادي صحي/ ملعب تنس خارجي/ خدمات سبا في الموقع/ تنس أرضي/ إسكواش في الموقع/ مقاعد تشمس على حمام السباحة/ تنس داخل الموقع/ مظلات على المسبح.	أنشطتها بمركزها	
-مركز لرجال الأعمال/ قاعة مؤتمرات/ قاعات اجتماعات. -مساحة قاعة المؤتمرات (بالقدم): 8611/ مساحة قاعة المؤتمرات (بالمتر): 800/ مركز مؤتمرات.	العمل أثناء السفر	

	الخدمات	<p>- مكتب استقبال يعمل على مدار 24 ساعة.</p> <p>- خدمات الاستعلامات والإرشاد.</p> <p>- خدمات الغسيل/ التنظيف الجاف.</p> <p>- مرافق لغسيل الملابس.</p> <p>- تخزين الأمتعة.</p>
	المرافق	<p>- عدد المباني/ الأبراج: 1.</p> <p>- عام الإنشاء: 1975.</p> <p>- مصعد.</p> <p>- مناطق مخصصة للتدخين/ حديقة/ شرفة.</p>
	تجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة	<p>- حمام لذوي الاحتياجات الخاصة.</p> <p>- تجهيزات داخل الغرفة لذوي الاحتياجات الخاصة.</p> <p>- دش لذوي الاحتياجات الخاصة.</p>
	اللغات المتحدث بها	<p>- الإنجليزية.</p> <p>- الفرنسية.</p>
	وسائل الراحة	<p>- التحكم في حرارة الغرفة (تكييف).</p> <p>- أرواب الحمام.</p> <p>- مكواة/ لوح كي (حسب الطلب).</p>
	النوم	<p>ستائر تعقيم/ خدمة ترتيب الأسرة/ أغطية فراش متميزة.</p>
	تجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة	<p>- أثاث مختلف لكل غرفة.</p> <p>- شرفة.</p>
	الاحتياجات الخاصة	<p>حمام خاص/ مغطس/ حوض استحمام عميق/ مستلزمات للعناية الشخصية باسم الفندق/ مجفف الشعر.</p>
	الاتصال بالإنترنت	<p>- مكاتب.</p> <p>- صحف مجانية/ واي فاي مجاني.</p>

المياه معدنية مجانية.	الطعام والشراب	
تنظيف الغرف يوميا/ خزانة داخل الغرف (مناسبة للكمبيوتر المحمول).	الزبد	
بمنظر مطل على الحديقة قيمتها €168 لمدة ليلة واحدة وبوجبة فطور تصبح €183.	غرفة فردية	إيجار الغرف
بمنظر مطل على البحر قيمتها €199 لمدة ليلة واحدة مع وجبة إفطار تصبح €214.	غرفة ديوكوس للاستخدام الفردي	
بمنظر مطل على الحديقة قيمتها €184 لمدة ليلة واحدة مع وجبة إقطار تصبح €214.	غرفة مزدوجة	
بمنظر مطل على البحر قيمتها €214 لمدة ليلة واحدة مع وجبة فطور تصبح €244.	غرفة ديوكوس مزدوجة	
قيمتها €298 لمدة ليلة واحدة مع وجبة فطور يصبح €328.	جناح مريح	

المصدر: <http://ar.hotel.com>.

ثانيا: مراحل دخوله للبورصة الجزائرية

اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فبراير 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20% من رأس مالها للاكتتاب العام.

وفي يونيو 1999: فتحت مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع، وتمثل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري، أو ما يعادل 20% من رأس المال الاجتماعي.

في 14 فبراير 2000: وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية (وقدر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري).¹

¹ <http://www.sgbv.dz>.

الفرع الثاني: مؤسسة "أليانس للتأمينات"

خلال هذا الفرع قمنا بتعريف مؤسسة "أليانس للتأمينات"، وضعنا هيكلها التنظيمي ودرسنا دخولها للبورصة الجزائرية.

أولاً: تعريفها

تأسست شركة "أليانس للتأمينات" في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995، وانطلق نشاط الشركة سنة 2006¹. وهي مجموعة متعددة من منتوجات تأمينية تخص الحواص والمهنيين والشركات، كما هي شركة تجارية خاصة تضم 262 وكالة موزعة على 44 ولاية دخلت البورصة سنة 2011 كأول شركة خاصة، تضم خمس فروع، لديها 184 ممثل في شبكة وكالاتها توجد في 43 ولاية لأكثر من 1592752 مؤمنا.²

تعد شركة رائدة بين شركات التأمين الخاصة، وتمثل منتجاتها وخدماتها فيما يلي³:

- التأمين للخواص: تتمثل في مجموعة من التأمينات نذكر بعضها:
 - التأمين على الكوارث الطبيعية "كات نات" (مثل: الزلازل، الفيضانات والانهيارات الطينية، العواصف والرياح القسوى، حركة الأرضيات)،
 - تأمين الحماية القانونية (مثل: الحماية القانونية للحياة الخاصة، الحماية القانونية المهنية، الحماية القانونية الزراعية... الخ)،
 - تأمين السيارات (مثل: السرقة/الحريق، الدفاع الجنائي والتعويضات التالية للحوادث... الخ)،
 - تأمين القوارب (مثل: السرقة الجزئية، النقل البري... الخ)،
 - تأمين المسكن (مثل: الأضرار المنزلية، سقوط الطائرات... الخ).
- التأمين للشركات: وتشمل: تأمين المسؤولية المدنية العشرية، تأمين المسؤولية المدنية على السيارات، تأمين شامل للمخاطر، تأمين معدات الورشات،
- التأمين للمهنيين: وهي عبارة عن: تأمين المسؤولية المدنية المهنية، تأمين متعدد المخاطر للمهنيين، تأمين الأسطول،
- تأمينات أوطو حسب المقاص: وتتمثل في: تأمين المسؤولية المدنية، تأمين أضرار وخسائر الاصطدام، التأمين في حالة السرقة والحريق... الخ.

¹ <http://www.elhiwardz.com>.

² <http://allianceassurance.com.dz>.

³ Ibid.

ثانيا: هيكلها التنظيمي

يتمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أليانس للتأمينات" في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أليانس للتأمينات".



المصدر: <http://allianceassurance.com.dz>.

ثالثا: دخولها للبورصة الجزائرية

في مارس 2011 بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة "أليانس للتأمينات" في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011، وقدر سعر الإدراج ب 830 دينار جزائري.¹

الفرع الثالث: مؤسسة "أن.سي.أ" روية

درسنا في فرعا هذا تعريف مؤسسة "أن.سي.أ" روية، بطاقتها الفنية وهيكلها التنظيمي.

أولا: تعريفها

شركة "أن.سي.أ" روية هي شركة ذات أسهم كما أنها شركة جزائرية خاصة نشاطها الرئيسي إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة، وتمر بمجموعة من المراحل هي²:

- تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة تحت إسم "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية"،
- سنة 2003: غيرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم،
- سنة 2008: تم تغيير الإسم السابق للشركة إلى "أن.سي.أ" روية ش.ذ.م،
- خلال سنة 2011: صدر قرار مجلس الإدارة في 27 مايو 2011 بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين في 31 يناير 2012،
- أبريل 2013: شرعت مؤسسة "أن.سي.أ" روية في بيع أسهما من خلال العرض العلني للبيع، وأنصب مبلغ العرض على 25% من رأس المال، أي مايعادل 849195200 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم،
- يونيو 2013 وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم "أن.سي.أ" روية في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 3 يونيو 2013، وقدر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري.

كما تحتوي مؤسسة "أن.سي.أ" روية على مجموعة من المنتجات تتمثل في:

¹ <http://www.sgbv.dz>.

² <http://www.sgbv.dz>.

الجدول رقم 05: منتجات مؤسسة "أن.سي.أ" روية.


المنتجات	خصائصها
Exotique	هذا النوع من المنتجات يوجه للمستهلكين محبي الذوق الرفيع والفواكه الاستوائية، متوفر بحجم 100 سل.
Excellence	عصير طبيعي 100% يوجه للمستهلكين محبي الاكل الصحي والطعم الطبيعي، متوفر بحجم 75 سل.
Light	هذا النوع من المنتجات يوجه للمستهلكين الذين يحبون طعم العصير الطبيعي الخالي من السكر، متوفر بحجم 100 سل.
Pulp	عصير غني بالحبيبات أو لب الفاكهة يوجه للمستهلكين محبي هذا الطعم، متوفر ب 3 أنواع من الأحجام: 200 سل و 100 سل و 33 سل.
Notre énergie	هذا النوع من المنتجات يوجه للمستهلكين محبي الطاقة الحيوية والنشاط، متوفر بحجم 200 سل و 100 سل.
Junior	هذا النوع من المنتجات موجه للأطفال الصغار يطور من النمو والنشاط لديهم، متوفر بحجم 20 سل.

المصدر: www.rouiba.com.dz

ثانيا: بطاقتها الفنية

كما هناك عدة من المعلومات عن مؤسسة "أن.سي.أ" روية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: بطاقة فنية لمؤسسة "أن.سي.أ" روية.

<p>-منتشرة على كافة التراب الوطني.</p> <p>-تتوفر على 150 عامل و70 شاحنة.</p> <p>-6000 زيارة لنقاط البيع في أسبوع واحد في الجزائر العاصمة أي 340000 زيارة للزبائن سنويا ما يعادل إلى 20000 زبون في الأسبوع الواحد في كامل التراب الوطني.</p>	
---	---

التصدير	<p>- "أن.سي.أ" روية الرائدة في سوق العصائر منذ سنة 1966. - قدرة إنتاج تصل إلى 120 مليون لتر سنويا على هذا النحو: الاتجاه نحو السوق المغربي وتم تسجيل مؤشرات مشجعة في كل من السوق التونسي والليبي/ توزيع المنتجات في السوق الأوروبية (فرنسا، بلجيكا، إنجلترا) وأمريكا الشمالية (كندا) في فئة ما تعرف "بالمنتجات الأصلية"/ العمل من أجل الوصول إلى سوق غرب إفريقيا في مسعانا التنموي على المستوى الدولي.</p>
الالتزامات	<p>نطمح حتى 2030 إلى أن تصبح الشركة معترف بها وطنيا ودوليا مع تحقيق المحايدة للبيئة وتقديم منتج صحي، وأن نصبح شركة مواطنة رائدة في مجال الممارسات الحسنة ل RSO.</p>
الجودة	<p>تم الحصول على شهادة ايزو 22000 وهي نظام إدارة سلامة المواد الغذائية.</p>
الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات (RSE)	<p>الحفاظ على البيئة باستخدام التكنولوجيات النظيفة، واللجوء إلى عمليات إعادة الرسكلة والحفاظ على الماء.</p> <p>تمثل في: قيادة المؤسسة/ حقوق الإنسان/ علاقات وظروف العمل/ البيئة/ الممارسات الجيدة في الأعمال/ المسائل الخاصة بالمستهلكين/ الالتزام الاجتماعي.</p>

المصدر: www.rouiba.com.dz.

ثالثا: هيكلها التنظيمي

نوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أن.سي.أ" روية في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أن.سي.أ" روية.



المصدر: www.rouiba.com.dz.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسات

يتضمن هذا المطلب عرض القوائم المالية للمؤسسات، تقييم وضعيتها المالية وتقييم أدائها المالي.

الفرع الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسات

خلال هذا الفرع سنقوم بعرض الميزانيات المالية المختصرة لكل مؤسسة على حدى.

أولا: فندق الأوراسي

الجدول رقم 07: الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لفندق الأوراسي 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
8410081519.12	8215484510.56	8355541523.63	الأصول الثابتة
2952587941.20	3366106058.68	3375047013.92	الأصول المتداولة
864765405.68	855804667.85	861092620.31	قيم الاستغلال
1315638140.14	1291432041.56	1238008669.28	قيم قابلة للتحقيق
772184395.38	1218869349.27	1275945724.33	قيم جاهزة
11362669460.32	11581590569.24	11730588537.55	المجموع

الجدول رقم 08: الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) لفندق الأوراسي 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
9883433782.96	10191615573.44	10247532648.93	الأموال الدائمة
1479235677.36	1389974995.80	1483055888.62	ديون قصيرة الأجل
11362669460.32	11581590569.24	11730588537.55	المجموع

ثانيا: مؤسسة "أليانس للتأمينات"

الجدول رقم 09: الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لمؤسسة "أليانس للتأمينات" 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
4133878576	3323201803.08	3486421116.53	الأصول الثابتة
4316538943	4880092785.57	4198177268.31	الأصول المتداولة
383921182	441848625.14	440877609.31	قيم الاستغلال
2765561779	2940621226.91	2837400029.49	قيم قابلة للتحقيق

1167055982	1497622933.52	919899629.51	قيم جاهزة
8450417520	8203294588.65	7684598384.84	المجموع

الجدول رقم 10: الميزانية المالية المختصرة (جانِب الخصوم) لمؤسسة "أليانس للتأمينات" 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
3812646269	3908721886.47	3887371801.22	الأموال الدائمة
4637771251	4294572702.17	3797226583.61	ديون قصيرة الأجل
8450417520	8203294588.65	7684598384.84	المجموع

ثالثا: مؤسسة "أن.سي.أ" رويية

الجدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة (جانِب الأصول) لمؤسسة "أن.سي.أ" رويية 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
6570424720	5474420394	5742539835	الأصول الثابتة
3498806494	3220343300	3537852689	الأصول المتداولة
710597785	1179330172	981513129	قيم الاستغلال
2537464108	1908496267	2435117695	قيم قابلة للتحقيق
250744601	132516862	121221865	قيم جاهزة
10069231214	8694763694	9280392524	المجموع

الجدول رقم 12: الميزانية المالية المختصرة (جانِب الخصوم) لمؤسسة "أن.سي.أ" رويية 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
4156726887	3882983404	4994756412	الأموال الدائمة
5912504327	4811780290	4285636112	ديون قصيرة الأجل
10069231214	8694763694	9280392524	المجموع

الفرع الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسات

بالنسبة لهذا الفرع سنقوم خلاله بحساب المؤشرات المالية لكل المؤسسات وتفسيرها.

أولاً: فندق الأوراسي

الجدول رقم 13: المؤشرات المالية لفندق الأوراسي خلال السنوات 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	العلاقة	البيان
1473352263.84	1976131062.88	1891991125.3	الأموال الدائمة- الأصول الثابتة	رأس مال العامل FRng
(0.254)	0.044	-	-	نسبة التغير في FRng
703540892.87	757599567.29	616549264.78	(أصول متداولة-قيم جاهزة) - (خصوم متداولة- تسبيقات بنكية)	احتياج في رأس مال العامل BFR
(0.071)	0.228	-	-	نسبة التغير في BFR
769811370.97	1218531495.59	1275441860.52	رأس المال العامل- احتياج في رأس المال العامل	الخزينة TN

نسبة التغير في TN	-	-	(0.044)	(0.368)
-------------------------	---	---	---------	---------

- من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة حيث أنه قدر التغير سنة 2017 ب 4.4% مقارنة بالنسبة المرجعية لسنة 2016 وهو تحسن جيد، أما في سنة 2018 فقد شهدت انخفاضا بمقدار 25.4% وهو انخفاض كبير نسبيا.

- بخصوص الاحتياج في رأس المال العامل فهو موجب طوال سنوات الدراسة إذ ارتفعت قيمته سنة 2017 بنسبة 22.8% مقارنة بسنة 2016 وانخفضت في سنة 2018 بمقدار 7.1%، وهذا ما أثر على رصيد الخزينة موجب خلال سنوات الدراسة، حيث لاحظنا أن نسبة التغير قد انخفضت إلى 4.4% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، أما سنة 2018 فقد انخفضت بنسبة 36.8%.

التفسير

- رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة هذا يعني أن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل ويحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة وهذا يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء وهي وضعية جيدة.

- الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة هذا يعني وجود عجز تمويلي على المدى القصير إلا أنه لا يعطي النظرة الحقيقية عن الوضعية المالية قصيرة الأجل إلا بعد مقارنتها برأس المال العامل أو الخزينة وذلك لإعطاء تحليل أكثر دقة.

- الخزينة موجبة وذلك يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجاته وتعتبر وضعية حسنة أي أن المؤسسة تتجنب العسر المالي على المدى القصير وللوصول إلى وضعية مثالية يجب على المسؤول استثمار تلك الأموال.

ثانيا: مؤسسة "أليانس للتأمينات"

الجدول رقم 14: المؤشرات المالية لمؤسسة "أليانس للتأمينات" 2016-2017-2018.

البيان	2016	2017	2018
FRng	400950684.69	585520083.39	(321232307)
التغير في FRng	-	0.460	(1.548)

(1138288289)	(62102850.13)	(108948944.82)	BFR
17.329	(0.429)	-	التغير في BFR
817055982	647622933.52	509899629.51	TN
0.261	0.270	-	التغير في TN

- من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنتين 2016 و 2017 لكنه سالب السنة 2018 حيث أنه قدر التغيير سنة 2017 ب 46% مقارنة بالنسبة المرجعية لسنة 2016 وهو تحسن جيد، أما في سنة 2018 فقد شهدت انخفاضا بمقدار 154.8 % وهو انخفاض كبير نسبيا.
- بخصوص الاحتياج في رأس المال العامل فهو سالب طوال سنوات الدراسة وقدرت نسبة تغيره سنة 2017 بنسبة 42.9% مقارنة بسنة 2016 وزادت في سنة 2018 بمقدار 1732.9%.
- أما الخزينة لاحظنا أنها موجبة خلال سنوات الدراسة حيث أنه قدرت نسبة التغيير سنة 2017 ب 27% مقارنة بالسنة المرجعية 2016، أما سنة 2018 فقد ب 26.1%.

التفسير

- رأس المال العامل موجب في السنتين 2016 و 2017 وهذا يعني أنه تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل ويحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة وهذا يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء وهي وضعية جيدة، أما بالنسبة لسنة 2018 فرأس المال العامل سالب وهذا يدل على أن الأصول الثابتة أقل من الأموال الدائمة أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من قروض قصيرة الأجل لا يتحقق هامش أمان وهذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي وخطورة الوضعية المالية.
- احتياج رأس المال العامل سالب طوال السنوات الثلاثة يعني هذا أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق الاحتياجات الاستغلالية وهي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.
- الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجاته وتعتبر وضعية حسنة، لكن للوصول إلى الوضعية المثالية على المسؤول اتخاذ بعض القرارات كالاستثمار في تلك الأموال.

ثالثا: مؤسسة "أن.سي.أ" روية

الجدول رقم 15: المؤشرات المالية للمؤسسة "أن.سي.أ" روية 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
(2413697833)	(1591436990)	(744427347)	FRng
0.516	1.128	-	التغير في FRng
655977103	984920388	(3356076)	BFR
(0.333)	(294.473)	-	التغير في BFR
(3069674936)	(2576357378)	(744427347)	TN
0.191	2.460	-	التغير في TN

- من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاثة حيث أنه قدر التغيير سنة 2017 ب 112.8% مقارنة بالنسبة المرجعية لسنة 2016 وهو تحسن جيد، أما في سنة 2018 فقد قدر التغيير ب 51.6%.

- بخصوص الاحتياج في رأس المال العامل نلاحظ بأنه سالب سنة 2016 وموجب خلال السنتين 2017 و2018 وقد قدر التغيير سنة 2017 ب 29447.3% وهو انخفاض كبير مقارنة بالسنة المرجعية 2016، وكذلك انخفاض سنة 2018 وقدر الانخفاض ب 33.3% وهذا الانخفاض أدى إلى خزينة سالبة خلال سنوات الدراسة الثلاثة، حيث لاحظنا أن نسبة التغيير قدرت ب 246% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، أما سنة 2018 فقد قدرت بنسبة 19.1%.

التفسير

- رأس المال العامل سالب خلال جميع السنوات ويعني ذلك أن الاستحقاقات تفوق الموجودات أي استعمال جزء من القروض قصيرة الأجل وجزء آخر من الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة وبهذا لا يتحقق هامش أمان ويؤدي إلى حالة عدم التوازن المالي وخطورة الوضعية المالية.

- احتياج رأس المال العامل سالب خلال سنة 2016 يعني ذلك أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق احتياجاتها الاستغلالية وهي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول، أما خلال السنتين 2017 و2018 فهو موجب هذا يعني أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الأموال الدائمة لتغطية العجز إلا أنه لا يعطي النظرة الحقيقية عن الوضعية المالية قصيرة الأجل إلا بعد مقارنتها برأس المال العامل أو الخزينة وذلك لإعطاء تحليل أكثر دقة.

- الخزينة سالبة يعني ذلك أن رأس المال العامل أقل من احتياجاته وهي وضعية سيئة للمؤسسة وأصعبها حيث أن الموارد غير كافية لتمويل احتياج رأس المال العامل وبالتالي تكون المؤسسة مجبرة على الاقتراض من البنك لتغطية عجزها.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسات بواسطة المؤشرين ROA و ROE

خلال هذا الفرع سنقوم بتقييم الأداء المالي للمؤسسات بواسطة المؤشرين ROA و ROE وتحليل هذين المؤشرين.

أولاً: فندق الأوراسي

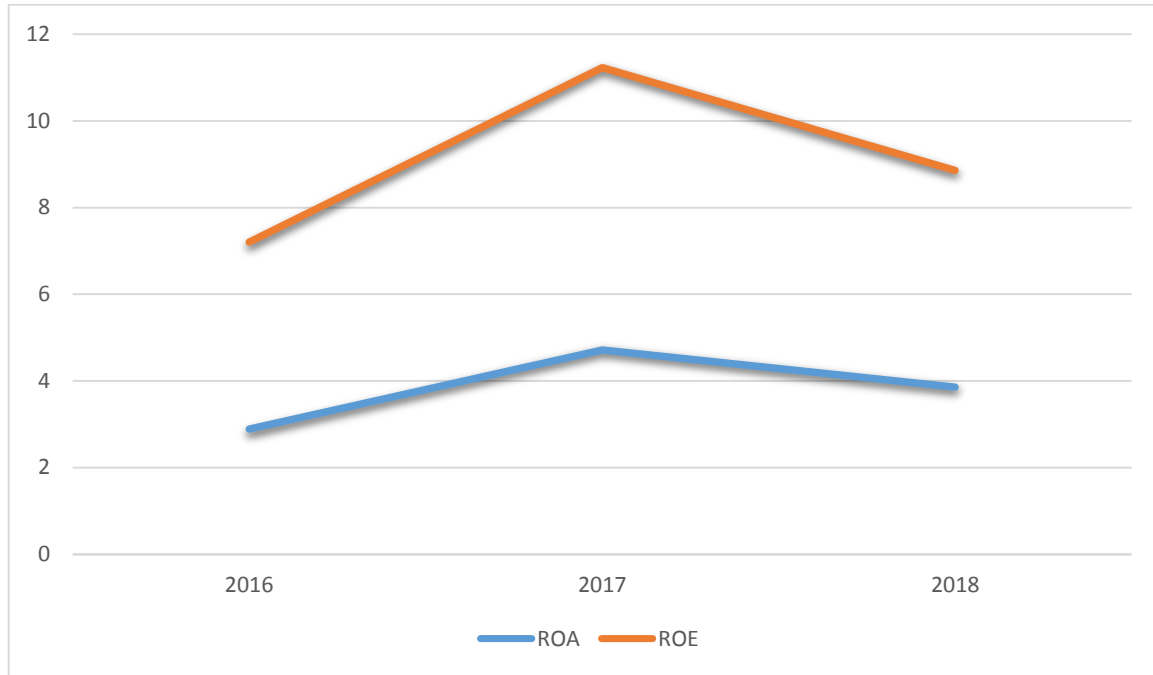
الجدول رقم 16: معطيات فندق الأوراسي لحساب ROA و ROE.

2018	2017	2016	البيان
439611183.43	549187994.87	331873991.79	صافي الربح
11362669460.32	11581590569.24	11730588537.55	الموجودات
2721919757.17	2828910650.57	2661576668.54	الإيرادات
4960025012.30	4886083348	4601165896.12	حقوق الملكية

الجدول رقم 17: المؤشرين ROA و ROE لفندق الأوراسي خلال السنوات 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	العلاقة	البيان
0.0386	0.0471	0.0289	صافي الربح / إجمالي الموجودات	ROA
0.1615	0.1941	0.1246	صافي الربح / الإيرادات	مؤشر تقييم الربحية (R1)
0.2395	0.2442	0.2268	الإيرادات / الموجودات	مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول (R2)
2.2908	2.3703	2.5494	الموجودات / حقوق الملكية	مؤشر مضاعف حق الملكية (R3)
0.0886	0.1123	0.0720	(R1) * (R2) * (R3)	قيمة ROE

الشكل رقم 06: المقارنة بين ROA و ROE لفندق الأوراسي خلال السنوات 2016-2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (16).

- نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 04 أن نسبة معدل العائد على الموجودات نسبة موجبة حيث أنه في سنة 2016 قدرت النسبة ب 2.89% وارتفعت سنة 2017 إلى 4.71% أما سنة 2018 فانخفضت إلى 3.86%.

- أما بالنسبة لمعدل العائد على الملكية فهو موجب خلال سنوات الدراسة حيث قدرت قيمته سنة 2016 ب 7.20% وارتفعت سنة 2017 لتصبح 11.23% أما خلال سنة 2018 فقد انخفضت إلى 8.86%.

ثانيا: مؤسسة "أليانس للتأمينات"

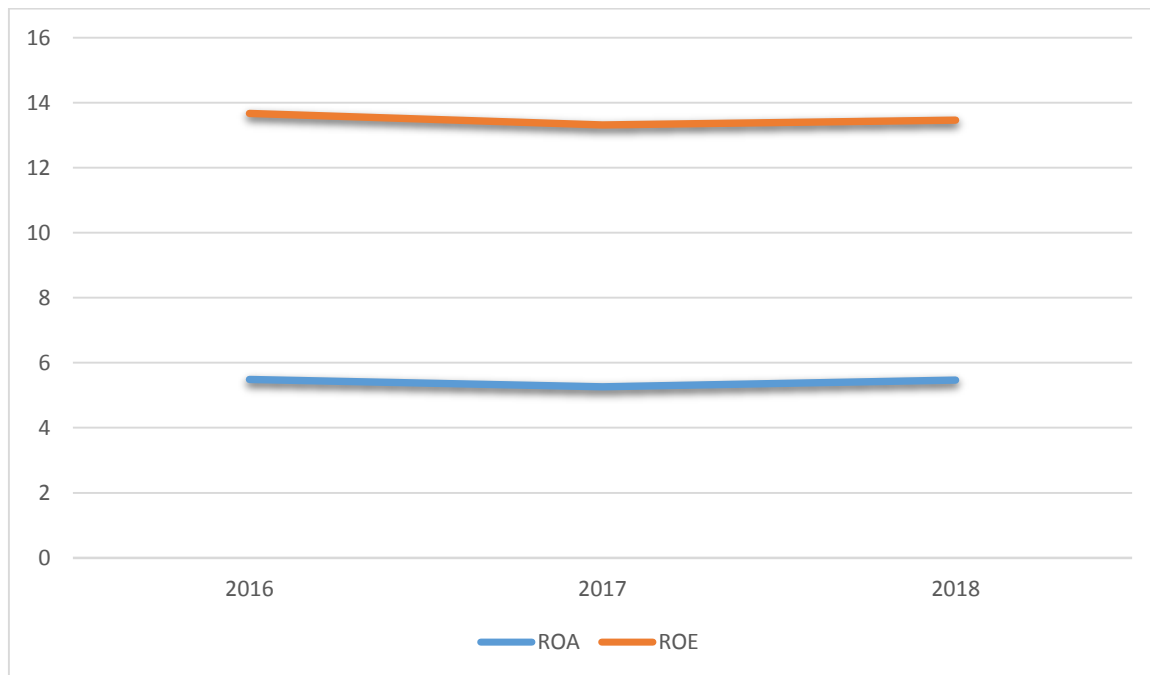
الجدول رقم 18: معطيات مؤسسة "أليانس للتأمينات" لحساب ROA و ROE .

البيان	2016	2017	2018
صافي الربح	421931678.07	432140991.95	462355811
الموجودات	7684598384.84	8203294588.65	8450417520
الإيرادات	2670016084.59	3759293136	4035580052
حقوق الملكية	3085479620.09	3241417617.04	3427570433

الجدول رقم 19: المؤشرين ROA و ROE لمؤسسة "أليانس للتأمينات" خلال السنوات 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
0.0547	0.0526	0.0549	ROA
0.1145	0.1149	0.1580	مؤشر تقييم الربحية (R1)
0.4775	0.4582	0.3474	مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول (R2)
2.4654	2.5307	2.4905	مؤشر مضايف حق الملكية (R3)
0.1347	0.1332	0.1367	قيمة ROE

الشكل رقم 07: المقارنة بين ROA و ROE لمؤسسة "أليانس للتأمينات" خلال السنوات 2016-2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (18).

- نلاحظ من خلال الجدول رقم 14 والشكل رقم 05 أن نسبة معدل العائد على الموجودات عبارة عن نسب موجبة ومتقاربة للغاية حيث أنه في سنة 2016 قدرت النسبة ب 5.49% ثم انخفضت انخفاض لا يكاد يذكر

سنة 2017 إلى 5.26% وارتفعت هذه النسبة مجددا بارتفاع طفيف سنة 2018 إلى 5.47% وهي نسبة متقاربة جدا لسنة 2016.

- أما بالنسبة لعائد على حقوق الملكية فهو موجب خلال سنوات الدراسة ومتقارب للغاية مثل العائد على الموجودات، حيث قدرت نسبته سنة 2016 ب 13.67% ثم انخفض انخفاض طفيف سنة 2017 إلى 13.32% وارتفع سنة 2018 ارتفاع لا يكاد يذكر إلى 13.47%.

ثالثا: مؤسسة "أن.سي.أ" رويبة

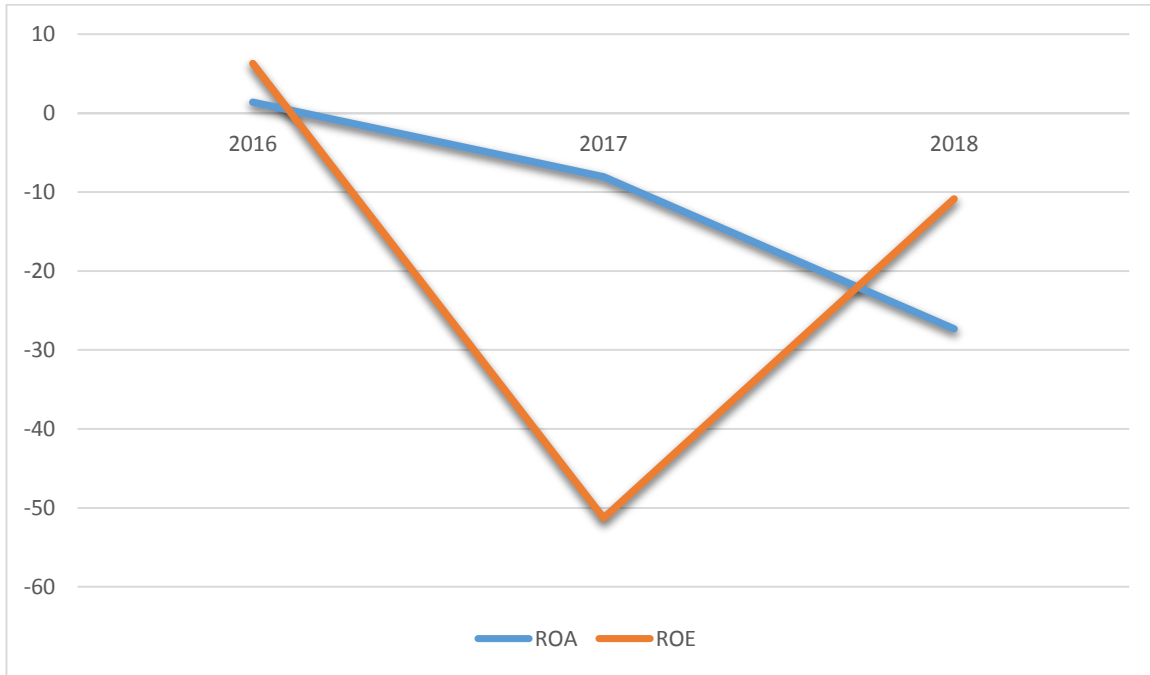
الجدول رقم 20: معطيات مؤسسة "أن.سي.أ" رويبة لحساب ROA و ROE .

2018	2017	2016	البيان
(275035966)	(702610250)	130675438	صافي الربح
10069231214	8694763694	9280392524	الموجودات
5771927581	5919487396	8013855655	الإيرادات
2535668947	1369456097	2072066347	حقوق الملكية

الجدول رقم 21: المؤشرين ROA و ROE لمؤسسة "أن.سي.أ" رويبة خلال السنوات 2016-2017-2018.

2018	2017	2016	البيان
(0.2731)	(0.0808)	0.0140	ROA
(0.0476)	(0.1186)	0.0163	مؤشر تقييم الربحية (R1)
0.5732	0.6808	0.8635	مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول (R2)
3.9710	6.3501	4.4788	مؤشر مضاعف حق الملكية (R3)
(0.1084)	(0.5130)	0.0630	قيمة ROE

الشكل رقم 08: المقارنة بين ROA وROE لمؤسسة "أن.سي.أ" روية خلال السنوات 2016-2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (20).

- من خلال الجدول رقم 20 والشكل رقم 06 نلاحظ أن نسبة العائد على الموجودات كانت عبارة عن نسبة موجبة سنة 2016 وقدرت ب 1.4% وهي نسبة مرتفعة، ثم انخفضت هذه النسبة وأصبحت سالبة لكل من سنة 2017 و 2018 ب -8.08% و -27.31% على التوالي.

- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية نلاحظ أن قيمته موجبة سنة 2016 وقدرت ب 6.30%، وانخفضت خلال السنتين 2017 و 2018 لتصبح سالبة وقدرت ب -51.30% و -10.84% على التوالي.

خلاصة

يعتبر هذا الفصل دراسة تطبيقية للفصل الأول حيث تطرقنا من خلاله لعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بمحاولة لشرح وتبسيط أهم العناصر التي تناولناها في الفصل النظري على أرض الواقع، حيث شملت الدراسة ثلاث مؤسسات: فندق الأوراسي، مؤسسة "أليانس للتأمينات" ومؤسسة "أن.سي.أ" بتعريف كل مؤسسة على حدى، مراحل الدخول للبورصة الجزائرية والهيكلة التنظيمي، ثم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسات بحساب المؤشرات المالية لكل مؤسسة وأخيرا قمنا بتقييم الأداء المالي للمؤسسات بواسطة المؤشرين ROA و ROE.

تعتبر النتائج المحصل عليها باستخدام المؤشرين ROA و ROE جيدة بالنسبة لفندق الأوراسي ومؤسسة "أليانس للتأمينات" أما مؤسسة "أن.سي.أ" روية فكانت جيدة سنة 2016 لكنها غير جيدة خلال السنتين 2017 و2018.

خاتمة عامة

حاولنا من خلال هذا البحث "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بواسطة المؤشرين ROA وROE" حيث اعتمدنا على المؤشرين ROA وROE بصفة خاصة والمؤشرات المالية والمفاهيم الأساسية لتقييم الأداء بصفة عامة وتطلب ذلك الاعتماد على فصلين الأول يعتمد على الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي ومختلف المؤشرات والثاني التطرق إلى الدراسات السابقة وإلى الدراسة التطبيقية للمؤسسات المختارة، ومن خلال إسقاط الدراسة على المؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018 توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

أولاً: نتائج اختبار الدراسة

1. فندق الأوراسي حقق ما يلي:

1.1. حسب ROA:

- المؤسسة لديها القدرة على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الموجودات حيث أن أكبر نسبة كانت سنة 2017 ب 4.71%، وتعتبر مؤسسة ذات كفاءة في تشغيل الأصول ونيل ثقة المساهمين وكسب ثقة الإداريين في سلامة اتخاذ القرارات وإدارة الأموال.

2.1. حسب ROE:

- مؤشر تقييم الربحية: في سنة 2017 حققت أكبر نسبة 19.41% وهذا يدل على كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف رغم أنه في سنة 2018 انخفض قليلاً وكانت نسبته 16.15%،

- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: كانت جميع نتائج السنوات متقاربة لهذه النسبة وهذا يعكس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات،

- مؤشر مضاعف حق الملكية: يقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة حيث كانت سنة 2016 تسجل أكبر نسبة 254.94% وتناقصت تدريجياً سنة 2017 و2018.

* يعتبر أداء الشركة جيد لأن أموال الملاك تستخدم في توليد الربحية بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربحية.

3.1. حسب المؤشرات المالية:

- فإن المؤسسة في وضعية جيدة تتجنب العسر المالي على المدى القصير ولديها هامش أمان وقدرتها على الوفاء.

2. شركة "أليانس للتأمينات" حققت النتائج التالية:

1.2. حسب ROA:

- قدرة الشركة في استخدام أصولها في توليد الأرباح، وأكبر نسبة أرباح محققة كانت سنة 2016 بنسبة 5.49% وسنة 2018 بنسبة 5.47%، حيث انخفضت انخفاض طفيف سنة 2017 وقدرت ب 5.26%، وهي تعتبر شركة ذات كفاءة وفعالية في تشغيل الأصول، وكسب ثقة الإداريين في سلامة اتخاذ القرارات وإدارة الأموال فكلما ازداد معدل العائد كان هذا أفضل بالنسبة للمساهمين.

2.2. حسب ROE:

- مؤشر تقييم الربحية: نتائج السنوات الثلاثة كانت في تناقص على التوالي وهذا يدل على انخفاض طفيف لكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف،

- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: نتائج السنوات الثلاثة كانت في تزايد على التوالي وهذا يدل على كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة في الموجودات في تحقيق الإيرادات،

- مؤشر مضاعف حق الملكية: يقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة حيث ارتفعت النسبة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وانخفضت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

* أداء الشركة انخفض انخفاض طفيف سنة 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 وعلى الرغم من هذا فإن أموال الملاك تستخدم في توليد الربحية بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن.

3.2. حسب المؤشرات المالية:

- فإن المؤسسة في وضعية حسنة تتجنب العسر المالي على المدى القصير ولديها هامش أمان وقدرتها على الوفاء.

3. شركة "أن.سي.أ" روية تحصلت على النتائج التالية:

1.3. حسب ROA:

- الاستثمار في الأصول من أجل تحقيق الأرباح، تم تحقيق الأرباح فقط سنة 2016 حيث قدرت ب 1.4% أما في سنة 2017 و2018 النتيجة كانت سالبة أي أن المؤسسة حققت خسائر ولم تحقق أرباح،

- فقدان الكفاءة والفعالية في تشغيل الأصول لكل من سنة 2017 و2018 على عكس سنة 2016 كانت تتميز بالكفاءة والفاعلية، معدل العائد يتناقص وأصبح سالب وهذا أسوء ما يحدث للمساهمين خلال السنتين 2017 و2018 على عكس ما كان سنة 2016.

2.3. حسب ROE:

خاتمة عامة

- مؤشر تقييم الربحية: الإدارة كانت كفؤة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف سنة 2016 عكس سنتي 2017 و2018 حققت خسائر وهذا راجع لتراجع كفاءة الإدارة وتقليصها في مراقبة التكاليف،
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: نتائج السنوات الثلاثة كانت في انخفاض مستمر على التوالي وهذا يدل على نقص في كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة في الموجودات في تحقيق الإيرادات،
- مؤشر مضاعف حق الملكية: يقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة سجلت أعلى ارتفاع سنة 2017 وأقل انخفاض سنة 2018.
- * أداء الشركة غير جيد حيث تدهور بالكامل سنة 2017 وارتفع قليلا سنة 2018 وبقيت قيمته بالسالب وهذا يدل على أموال الملاك التي استخدمت لم تولد ربحية والمخاطر كانت كبيرة.

3.3. حسب المؤشرات المالية:

- فإن المؤسسة في وضعية سيئة مواردها غير كافية لتمويل احتياج رأس المال وهي مجبرة على الاقتراض من البنك لتغطية عجزها.
- نتيجة عامة: المقاربة التقليدية تبقى صالحة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة مهما اختلف نشاط المؤسسة المتواجد بالسوق المالي وذلك في ظل غياب معلومات أساسية كطريقة الخصم من التدفقات النقدية باستخدام المؤشرات الحديثة.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1. بالنسبة للفرضية الرئيسية:

- الفرضية 01: "إن استخدام كل من المؤشرين ROA و ROE له أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة ببورصة الجزائر" هي فرضية صحيحة وذلك لأن المقاربة التقليدية تبقى صالحة في الوقت الراهن بالنسبة للمؤسسات الجزائرية لتقييم الأداء المالي في ظل غياب المعلومات الأساسية مثل سعر الخصم.

2. بالنسبة للفرضيات الفرعية:

- الفرضية 01: "الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على استغلال مواردها لتحقيق الأهداف المسطرة" فرضية خاطئة لأن الأداء المالي هو المفهوم الضيق للأداء وهو قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المالية لتحقيق الأهداف المالية المسطرة،

خاتمة عامة

- الفرضية 02: "تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة باستخدام مجموعة من المعايير المحددة وتقديم بيان عن عمل الإدارة وكيفية استغلال مواردها" وهي فرضية صحيحة لأن تقييم الأداء المالي هو عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة،

- الفرضية 03: "تمثل مؤشرات قياس الأداء المالي في مؤشرات الربحية، السيولة ومؤشرات الرفع المالي" فرضية خاطئة لأن مؤشرات قياس الأداء المالي لا تكفي بتلك المؤشرات فقط فهي لديها مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة.

ثالثا: المقارنة مع الدراسات السابقة

- الدراسات السابقة تركز على المقارنة بين مؤشرات مختلفة من أجل تقييم الأداء المالي أما دراستنا فسلطنا الضوء فقط على نوعين من مؤشرات الربحية وهو ROA و ROE وتوصلنا إلى أنه يمكن استخدامها في المؤسسات الجزائرية المدرجة ببورصة الجزائر لتقييم الأداء المالي من ناحية الكفاءة والفاعلية في تشغيل الموجودات لتحقيق الأرباح للمؤسسة بصفة عامة وللملاك بصفة خاصة عندما يحققون أقصى ربح بأقل مخاطرة،

- الدراسات السابقة نتائجها إيجابية ودراستنا شبيهة وليست متعارضة مع نتائج الدراسات السابقة.

رابعا: التوصيات

بناء على الدراسة التي قمنا بها نقدم بعض التوصيات التالية:

- إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تكشف عن مدى فعالية استخدام المؤشرين ROA و ROE،
- إدارة المؤسسات بمتابعة مستويات أدائها بشكل دائم ومستمر من أجل معرفة نقاط الضعف وتجنبها وكذلك معرفة نقاط القوة وتعزيزها،
- على المستثمرين التنوع في استخدام المؤشرات المالية للوصول إلى فهم واضح وصورة كاملة عن أداء المؤسسات، فالمؤشرات الحديثة مكمل للمؤشرات التقليدية ولا غنى لأحدهما عن الآخر،
- على المؤسسات تقييم الأصول على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وليس السوقية لكي تكون المقارنة دقيقة في المفاضلة بين المشاريع،
- على المؤسسات أن تأخذ في الحسبان تكلفة الاستثمار (تكلفة تمويل الأصول)، حتى تتمكن من المقارنة بين نوعين من الاستثمار لهما نفس معدل العائد،

خاتمة عامة

- يمكن لبعض المحللين أن يستخدموا الربح التشغيلي بدلا من صافي الربح والبعض يستخدم صافي الربح قبل الضرائب والفوائد بدلا من صافي الربح،
- عند استخدام العائد على الأصول في المقارنة من الأفضل مقارنته بأرقام العائد على الأصول السابقة للشركة أو العائد على الأصول لشركة مماثلة أي تنشط في نفس القطاع لها نفس النشاط.

خامسا: آفاق الدراسة

وأخيرا يمكن القول أن تقييم الوضعية للمؤسسة لا ينحصر فقط على المؤشرين الذين تطرقنا لهما بل بقيت بعض المؤشرات التي لم نتطرق لها، وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون هذا البحث فتح مجال للقيام بدراسات أخرى واسعة من أجل التعمق في هذه المؤشرات وتطبيقها على مؤسسات من مختلف القطاعات والميادين، ونقترح بعض المواضيع التي يمكن اعتمادها في بحوث لاحقة:

- استخدام المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات،
- مقارنة أداء مؤسسات تعمل في نفس المجال باستخدام مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي.

1. أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، [د.ط.]، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.
2. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، [د.ط.]، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
3. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، القاهرة، [د.ط.]، مصر، 2009.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقاً للمخطط المحاسبي الوطني، الجزء الأول، الطبعة الثانية، وائل للنشر، عمان، 2011.
5. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقاً للمخطط المحاسبي الوطني، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، وائل للنشر، عمان، 2011.
6. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، [د.ط.]، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، [د.س.] .
7. حسن راوية، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، [د.ط.]، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. دريد كمال آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2009.
10. سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، [د.ط.]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
11. صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، [د.ط.]، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.
12. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية (1)، [د.ط.]، دار النشر، القاهرة، [د.س.] .
13. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، طبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
14. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، [د.ط.]، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
15. عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، صنعاء، [د.ب.]، 2013.
16. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.

قائمة المراجع

17. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
18. علي السلمي، إدارة الإنتاجية، [د.ط.]، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، [د.س.].
19. كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية: العولمة والمنافسة، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
20. فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
21. مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ب.]، 2012.
22. محمد أبو النصر مدحت، الأداء الإداري المتميز، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2008.
23. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، [د.ط.]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
24. محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، الطبعة الأولى، دار ابن حزام، بيروت، لبنان، 2002.
25. محمد سرور الحريري، الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة: بتطبيق منهج البحث العلمي للدراسات العليا في الغدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
26. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، [د.س.].
27. محمود محمد خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
28. مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
29. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
30. مصطفى يوسف، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
31. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص 21-22.
32. ناصر داداي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، [د.ط.]، دار المعمدية العامة، الجزائر، [د.س.].

قائمة المراجع

33. نصر حمود مزنان الفهد، أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
34. نبيل محمد مرسي، الإدارة الاستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، [د.ط.]، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
35. وائل محمد إدريس، خالد محمد طلال بني حمدان، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي: منهج معاصر، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
36. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، [د.ب.]، 2007.
37. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي: أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، [د.ب.]، 2009.
38. يزيد تفرات، محاسبة التكاليف ودورها في تقييم الأداء، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، عمان، 2018.

ثانيا: مذكرات التخرج

1. حمزة عقبي، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- thesis.univ-biskra.dz. 16-05-2020 22 :09
2. زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-الجزائر، 2010-2011.

dibrary.univ-boumerdes.dz. 03-05-2020 11 :16

3. شعبان "محمد عقيل" شعبان لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم " دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

http://search.emarefa.net. 29-05-2020 14 :33

قائمة المراجع

4. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000-2002)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002.

thesis.univ-biskra.dz. 30-04-2020 15 :43

5. عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: تحليل استراتيجي صناعي، مالي ومحاسبي، تخصص: استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2010-2011.

dspace.univ-guelma.dz. 26-04-2020 22 :09

6. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للابتكار المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

biblio.univ-alger.dz. 14-05-2020 21 :22

7. عبد الكريم محمد برهوم فضل، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

http://iugspace.iugaza.edu.ps. 29-05-2020 23 :50

8. عمر تيمجغدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور (برج بوعريبيج)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

these.univ-biskra.dz. 05-05-2020 13 :58

9. لطيفة بكوش، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة الحالة: مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص: محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

these.univ-biskra.dz. 26-04-2020 20 :30

قائمة المراجع

10. محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية -المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

these.univ-biskra.dz. 18-05-2020 11:11

11. منير عوادي، دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال الفترة: (2010 إلى 2013)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

these.univ-biskra.dz. 06-05-2020 19:15

12. نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.

dspace.univ-msila.dz. 10-04-2020 16:22

ثالثا: الجرائد والمجلات

1. أحمد خليلي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، الجزائر، مجلد 02، عدد 02، 30 ديسمبر 2018.

2. السعيد بريش، نعيمة يجاوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها (دراسة حالة: ملبنة الأوراس)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 01، 2011-2012.

3. الشيخ الداوي، تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 06، 2008.

4. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، أوت 2009-2010.

5. إلهام يجاوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشركة الإسمنت عين التوتة (باتنة)، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 05، 2007.

6. أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة (2012-2015)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2019.

قائمة المراجع

7. حمزة جدوع مخلد، محمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق
دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم،
بغداد، العدد 39، 2016.
8. رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكتملة لتقييم أداء المصارف التجارية
الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، الأردن، المجلد 30، العدد 12، 2016.
9. سامر محمد فخري، بهاء الدين قادر آسو، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في
عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 06، العدد
02، الكويت، 2016.
10. صافية بومصباح، الحسين بلعجوز، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي
للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريبيج، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر،
المجلد: 03، العدد: 01، 2018.
11. طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة
الاقتصاد والمجتمع، الأردن، العدد 08، 2012.
12. عبد الباقي بضيف وآخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة قياسية
على البنوك التجارية الجزائرية(2009-2016)، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018.
13. عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، عدد
04، 2006.
14. عبد الفتاح بوخمخم، تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية: دراسة ميدانية على الإطارات
الوسطى والدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 18،
2002.
15. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الأول،
2001.
16. عبد النور شنين، محمد زرقون، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء
المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة-دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013)،
مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الجزائر، عدد 01، 2015.

قائمة المراجع

17. عثمان عبد الله عائده، دور المحاسبة البيئية في تقييم الأداء المالي في شركات المساهمة "دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي سابك السعودية"، الجريدة الجديدة، السعودية، المجلد 06، العدد 04، 2019.
18. عماد عبد الحسن دلول، محمد فوزي مهدي، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 23، العدد 99، 2017.
19. فاطمة الزهراء عبادي، دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر.
20. فؤاد كردي وآخرون، دراسة تقييمية للأداء الإداري والمالي لجمعيات معاصر الزيتون في محافظة سلفيت، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد 28 (9)، 2014.
21. محمد نواف عابد، أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد الخامس، 2018.
22. نور الدين مزهودة، دور نظام تخطيط موارد المؤسسات في تحسين أداء المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 09، 2016.
23. وهيبه رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية 2014م، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، العدد 16(02)، 2015.

رابعاً: مواقع الأنترنت

1. <http://allianceassurance.com.dz>.
2. <http://ar.hotel.com>.
3. <http://www.elhiwardz.com>.
4. <http://www.sgbv.dz>.
5. www.rouiba.com.dz.
6. www.zawya.com/mena/ar/company

الملاحق

EGH CHAINE EL AURASSI.SPA

Etats financiers

الملحق رقم 01

BILAN ACTIF CUMULÉ ARRÊTÉ AU 31-12-2016

ACTIF	Note	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	1	64 231 330,81	49 751 784,23	14 479 546,58	3 006 813,77
Immobilisations corporelles	2	13 011 514 952,70	5 357 896 240,63	7 653 618 712,07	7 107 832 242,23
Terrains		543 853 597,50	-	543 853 597,50	543 853 597,50
Bâtiments		6 912 355 212,19	2 425 216 206,60	4 487 139 005,59	4 079 825 072,50
Autres immobilisations corporelles		5 555 306 143,01	2 932 680 034,03	2 622 626 108,98	2 484 153 572,23
Immobilisations en concession		984 059,95	-	984 059,95	984 059,95
Immobilisations en cours	4	518 517 862,19	5 649 790,08	512 868 072,11	1 078 621 047,36
Equipements neufs en stocks		63 812 013,61	-	63 812 013,61	62 036 536,23
Immobilisations financières	3	180 471 695,54	167 055 200,00	13 416 495,54	12 061 890,13
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		22 625 000,00	14 055 200,00	8 569 800,00	8 322 000,00
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		157 846 695,54	153 000 000,00	4 846 695,54	3 739 890,13
Impôts différés actif		96 362 623,77	-	96 362 623,77	89 510 057,30
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 935 894 538,57	5 580 353 014,94	8 355 541 523,63	8 354 052 646,97
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	5	888 565 129,51	27 472 509,20	861 092 620,31	825 424 456,29
Créances et emplois assimilés	6	1 363 163 697,87	125 155 028,59	1 238 008 669,28	1 242 684 095,10
Clients		556 198 862,01	124 870 028,59	431 328 833,42	483 546 850,90
Autres débiteurs		562 953 150,86	285 000,00	562 668 150,86	538 899 022,65
Impôts et assimilés		244 011 685,00	-	244 011 685,00	220 238 221,55
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	7	1 282 202 920,04	6 257 195,71	1 275 945 724,33	1 600 603 673,86
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Tresorerie		1 282 202 920,04	6 257 195,71	1 275 945 724,33	1 600 603 673,86
TOTAL ACTIF COURANT		3 533 931 747,42	158 884 733,50	3 375 047 013,92	3 668 712 225,25
TOTAL GENERAL ACTIF		17 469 826 285,99	5 739 237 748,44	11 730 588 537,55	12 022 764 872,22

ملحق رقم 02



BILAN PASSIF CUMULÉ ARRÊTÉ AU 31-12-2016

PASSIF	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes d'exploitation)		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		2 413 602 621,01	2 163 602 621,01
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		331 873 991,79	609 333 773,22
Autres capitaux propres - Report à nouveau		355 689 283,32	330 808 860,86
Part de la société consolidante (1)		4 601 165 896,12	4 603 745 255,09
Parts de minoritaires (1)		-	-
TOTAL I	8	4 601 165 896,12	4 603 745 255,09
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		5 005 226 697,31	5 471 394 010,82
Impôts (différés et provisionnés)		21 905 526,55	21 905 526,55
Autres dettes non courantes		984 059,95	984 059,95
Provisions et produits constatés d'avance		618 250 469,00	619 838 249,05
Compte de liaison		-	-
TOTAL II	9	5 646 366 752,81	6 114 121 846,37
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		342 727 506,49	158 648 325,04
Impôts		107 683 078,16	166 450 101,50
Autres dettes		1 032 141 440,16	963 098 117,23
Trésorerie passif	11	503 863,81	16 701 226,99
TOTAL III	10	1 483 055 888,62	1 304 897 770,76
TOTAL PASSIF (I+ II + III)		11 730 588 537,55	12 022 764 872,22

* à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

ملحق رقم 03

COMPTE DE RÉSULTATS CUMULÉ ARRÊTÉ AU 31-12-2016



Rubriques	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		2 661 576 668,54	2 870 799 525,31
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	13	2 661 576 668,54	2 870 799 525,31
Achats consommés		-462 926 940,50	-472 678 461,02
Services extérieurs et autres consommations		-131 679 904,44	-119 306 804,64
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-594 606 844,94	-591 985 265,66
III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		2 066 969 823,60	2 278 814 259,65
Charges de personnel	14	-621 345 503,42	-613 720 629,34
Impôts et taxes et versements assimilés	15	-75 546 773,86	-80 521 069,74
IV-Excédent brut d'exploitation		1 370 077 546,32	1 584 572 560,57
Autres produits opérationnels		33 915 312,85	32 573 968,80
Autres charges opérationnelles	16	-102 773 326,97	-74 784 119,76
Dotations aux amortissements provision pertes de valeur	17	-827 841 723,60	-804 054 463,42
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39 039 221,66	54 594 564,69
V-Résultat opérationnel	12	512 417 030,26	792 902 510,88
Produits financiers		7 488 720,46	34 050 886,80
Charges financières		-115 720 668,40	-84 705 259,71
VI-Résultat financier	18	-108 231 947,94	-50 654 372,91
VII-Résultat ordinaire avant impôts (V+VI)		404 185 082,32	742 248 137,97
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-76 912 046,16	-116 388 272,05
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		4 600 955,63	-16 526 092,70
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 742 019 923,51	2 992 018 945,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 410 145 931,72	-2 382 685 172,38
VIII-RÉSULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	19	331 873 991,79	609 333 773,22
Eléments extraordinaires (produits) (*)			
Eléments extraordinaires (Charges) (*)			
IX-Résultat extraordinaire			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		331 873 991,79	609 333 773,22

ملحق رقم 04

- L'ACTIF

ACTIF	Montants Bruts	Amort et pertes de valeurs	Net 2018	Net 2017
ACTIFS NON COURANTS				
Immobilisations incorporelles	67 931 704,47	57 437 657,13	10 494 047,34	14 288 300,73
Immobilisations corporelles	13 330 233 808,05	6 583 169 714,45	6 747 064 093,60	7 282 885 653,03
Terrains	543 853 597,50		543 853 597,50	543 853 597,50
Bâtiments	7 081 341 652,85	2 885 714 055,17	4 195 627 597,68	4 353 729 124,32
Autres immobilisations corporelles	5 705 038 557,70	3 697 455 659,28	200 582 898,42	2 385 302 931,21
Immobilisations en concession	984 059,95		984 059,95	984 059,95
Immobilisations encours	1 528 922 952,32		1 528 922 952,32	798 937 225,10
Equipements neufs en stocks	-		-	-
Immobilisations financières	173 657 305,01	161 198 208,91	12 459 096,10	14 022 090,97
Titres mis en équivalence	-		-	-
Autres participations et créances rattachées	22 625 000,00	15 276 300,00	7 348 700,00	8 105 800,00
Autres titres immobilisés	-		-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	151 032 305,01	145 921 908,91	5 110 396,10	5 916 290,97
Impôts différés actif	110 157 269,81		110 157 269,81	104 367 180,78
TOTAL ACTIF NON COURANT	15 211 887 099,61	6 801 805 580,49	8 410 081 519,12	8 215 484 510,56
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	876 582 144,86	11 816 739,18	864 765 405,68	855 804 667,85
Créances et emplois assimilés	1 437 583 547,54	121 945 407,40	1 315 638 140,14	1 291 432 041,56
Clients	587 904 484,87	121 945 407,40	46 595 077,47	492 726 838,08
Autres débiteurs	636 538 006,06	-	63 538 006,06	603 319 193,89
Impôts et assimilés	213 141 056,61		213 141 056,61	195 386 009,59
Autres créances et emplois assimilés	-		-	-
Disponibilités et assimilés	777 746 363,37	5 561 967,99	772 184 395,38	1 218 869 349,27
Placements et autres actifs financiers courants	-		-	-
Trésorerie	777 746 363,37	5 561 967,99	772 184 395,38	1 218 869 349,27
TOTAL ACTIF COURANT	3 091 912 055,77	139 324 114,57	2 952 587 941,20	3 366 106 058,68
TOTAL GENERAL ACTIF	18 303 799 155,38	6 941 129 695,06	11 362 669 460,32	11 581 590 569,24

ملحق رقم 05

- LE PASSIF

PASSIF	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou comptes d'exploitation)	1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2 688 602 621,01	2 488 602 621,01
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net -Résultat net part du groupe (1)	439 611 183,43	549 187 994,87
Autres capitaux propres - Report à nouveau	331 811 207,86	348 292 732,12
Part de la société consolidante (1)	4 960 025 012,30	4 886 083 348,00
Parts de minoritaires (1)		
TOTAL I	4 960 025 012,30	4 886 083 348,00
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	4 267 510 756,91	4 657 002 156,11
Impôts (différés et provisionnés)	21 905 526,55	21 905 526,55
Autres dettes non courantes	984 059,95	984 059,95
Provisions et produits constatés d'avance	633 008 427,25	625 640 482,83
Compte de liaison	-	-
TOTAL II	4 923 408 770,66	5 305 532 225,44
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	350 697 260,64	338 675 106,43
Impôts	166 861 697,92	169 656 956,50
Autres dettes	959 303 694,39	881 305 079,19
Trésorerie passif	2 373 024,41	337 853,68
TOTAL III	1 479 235 677,36	1 389 974 995,80
TOTAL PASSIF (I+ II + III)	11 362 669 460,32	11 581 590 569,24

ملحق رقم 06

• Les Comptes de Résultats

Rubriques	N	N-1
Ventes et produits annexes	2 721 919 757,17	2 828 910 650,57
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	2 721 919 757,17	2 828 910 650,57
Achats consommés	- 493 518 944,17	- 483 867 675,25
Services extérieurs et autres consommations	- 137 564 665,95	- 132 279 797,59
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	- 631 083 610,12	- 616 147 472,84
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	2 090 836 147,05	2 212 763 177,73
Charges de personnel	- 634 300 590,67	- 643 042 803,13
Impôts et taxes et versements assimilés	- 78 843 729,47	- 75 478 892,64
IV-Excédent brut d'exploitation	1 377 691 826,91	1 494 241 481,96
Autres produits opérationnels	37 059 631,13	63 473 323,43
Autres charges opérationnelles	- 88 608 168,11	- 78 986 357,89
Dotations aux amortissements provision pertes de valeur	- 688 249 122,51	- 785 685 915,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions	60 893 984,18	51 313 616,24
V-Résultat opérationnel	698 788 151,60	744 356 147,97
Produits financiers	15 711 741,42	10 723 210,66
Charges financières	- 169 212 870,06	- 88 448 046,22
VI-Résultat financier	- 153 501 128,64	- 77 724 835,56
VII-Résultat ordinaire avant impôts (V+VI)	545 287 022,96	666 631 312,41
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 105 420 502,05	- 122 556 283,76
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	- 255 337,48	5 112 966,22
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 835 585 113,90	2 954 420 800,90
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 2 395 973 930,47	- 2 405 232 806,03
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	439 611 183,43	549 187 994,87
Eléments extraordinaires (produits) (*)		
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		
IX-Résultat extraordinaire		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	439 611 183,43	549 187 994,87



NCA-ROUIBA SPA

ETATS FINANCIERS

ملحق رقم 07

BILAN ARRETE AU 31.12.2017
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2017 BRUT	2017 AMO&PROV	2017 NET	2016 NET*
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	92 865 682	59 039 534	33 826 148	28 075 741
Immobilisations corporelles	4.2	8 907 092 853	3 579 799 924	5 327 292 929	5 686 914 402
Terrains		1 183 751 184	0	1 183 751 184	1 183 751 184
Bâtiments		922 838 083	263 177 272	659 660 811	705 651 060
Autres immobilisations corporelles		6 787 766 703	3 316 622 652	3 471 144 052	3 082 701 497
Immobilisations en concession		0	0	0	0
Immobilisations encours		12 736 882	0	12 736 882	714 810 661
Immobilisations financières	4.3	113 301 317	0	113 301 317	27 549 692
Autres participations et créances rattachées		0	0	0	0
Autres titres immobilisés		0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants		775 000	0	775 000	1 907 916
Impôts différés actif		112 526 317	0	112 526 317	25 641 777
TOTAL ACTIF NON COURANT		9 113 259 852	3 638 839 458	5 474 420 394	5 742 539 835
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 298 871 559	119 541 388	1 179 330 172	981 513 129
Créances et emplois assimilés		2 090 946 596	182 450 329	1 908 496 267	2 435 117 695
Clients	4.5	1 956 926 614	182 450 329	1 774 476 285	2 360 103 963
Autres débiteurs	4.6	52 269 968	0	52 269 968	20 196 464
Impôts et assimilés	4.7	68 623 477	0	68 623 477	36 676 419
Autres créances et emplois assimilés	4.8	13 126 537	0	13 126 537	18 140 849
Disponibilités et assimilés		132 516 862	0	132 516 862	121 221 865
Placements et autres actifs financiers courants	4.9	6 371 400	0	6 371 400	7 114 730
Trésorerie	4.10	126 145 462	0	126 145 462	114 107 135
TOTAL ACTIF COURANT		3 522 335 017	301 991 717	3 220 343 300	3 537 852 689
TOTAL GENERAL ACTIF		12 635 594 869	3 940 831 174	8 694 763 694	9 280 392 524

Etats financiers retraités

ملحق رقم 08

BILAN ARRETE AU 31.12.2017 CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2017	31.12.2016*
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		1 222 871 347	1 091 622 483
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat net		(702 610 250)	130 675 438
Autres capitaux propres		-	573 426
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 369 456 097	2 072 066 347
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	2 486 785 886	2 903 896 190
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	10 995 189	9 230 686
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	15 746 232	9 563 188
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		2 513 527 307	2 922 690 065
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 970 597 393	1 809 080 211
Impôts	5.5	3 194 534	19 201 886
Autres dettes	5.6	135 485 524	242 902 928
Trésorerie passif	5.7	2 702 502 840	2 214 451 087
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 811 780 290	4 285 636 112
TOTAL GENERAL PASSIF		8 694 763 694	9 280 392 524

Etats financiers retraités

ملحق رقم 09

COMPTE DE RESULTATSS PERIODE DU 01.01.2017 AU 31.12.2017 CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2017	31.12.2016
Chiffre d'affaires	6.1	5 659 391 237	7 983 651 413
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	260 096 158	30 204 242
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 919 487 396	8 013 855 655
Achats consommés	6.3	(3 607 011 260)	(4 831 599 357)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(1 129 603 933)	(1 351 522 971)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 736 615 193)	(6 183 122 328)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 182 872 203	1 830 733 327
Charges de personnel	6.5	(722 931 844)	(766 196 342)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(54 753 822)	(66 747 764)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		405 186 536	997 789 221
Autres produits opérationnels	6.7	47 099 948	11 966 009
Autres charges opérationnelles	6.8	(138 477 963)	(102 978 529)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(744 037 721)	(603 224 179)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 247 456	14 081 771
RESULTAT OPERATIONNEL		(426 981 745)	317 634 294
Produits financiers	6.10	15 082 804	64 871 996
Charges financières	6.11	(375 831 347)	(230 916 633)
RESULTAT FINANCER		(360 748 543)	(166 044 637)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		(787 730 288)	151 589 656
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-	(13 808 145)
Impôts différés sur résultats ordinaires		85 120 037	(7 106 073)
Total des produits des activistes ordinaires		6 070 037 641	8 104 775 430
Total des charges des activités ordinaires		(6 772 647 891)	(7 974 099 992)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		(702 610 250)	130 675 438
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		(702 610 250)	130 675 438

Etats financiers retraités

ملحق رقم 10

NCA-ROUBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2018



BILAN ARRETE AU 31.12.2018

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2018 BRUT	2018AMO&PROV	2018 NET	2017 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	93 165 682	69 594 483	23 571 199	33 826 148
Immobilisations corporelles	4.2	10 160 529 386	3 789 187 371	6 371 342 015	5 327 292 929
Terrains		2 625 000 000	-	2 625 000 000	1 183 751 184
Bâtiments		922 838 083	309 167 507	613 670 576	659 660 811
Autres immobilisations corporelles		6 583 409 194	3 480 019 864	3 103 389 330	3 471 144 052
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		29 282 109	-	29 282 109	12 736 882
Immobilisations financières	4.3	175 511 506	-	175 511 506	113 301 317
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 700 000	-	3 700 000	775 000
Impôts différés actif		171 811 506	-	171 811 506	112 526 317
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 429 206 574	3 858 781 854	6 570 424 720	5 474 420 394
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	823 488 969	112 891 183	710 597 785	1 179 330 172
Créances et emplois assimilés		2 719 914 436	182 450 329	2 537 464 108	1 908 496 267
Clients	4.5	2 561 782 326	182 450 329	2 379 331 998	1 774 476 285
Autres débiteurs	4.6	118 627 669	-	118 627 669	52 269 968
Impôts et assimilés	4.7	30 720 191	-	30 720 191	68 623 477
Autres créances et emplois assimilés	4.8	8 784 250	-	8 784 250	13 126 537
Disponibilités et assimilés		250 744 601	-	250 744 601	132 516 862
Placements et autres actifs financiers courants		5 649 308	-	5 649 308	6 371 400
Trésorerie	4.9	245 095 293	-	245 095 293	126 145 462
TOTAL ACTIF COURANT		3 794 148 006	295 341 512	3 498 806 494	3 220 343 300
TOTAL GENERAL ACTIF		14 223 354 580	4 154 123 366	10 069 231 214	8 694 763 694

ملحق رقم 11

NCA-ROUIBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2018



BILAN ARRETE AU 31.12.2018 CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2018	31.12.2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		520 261 097	1 222 871 347
Ecart de réévaluation		1 441 248 816	-
Résultat net		(275 035 966)	(702 610 250)
Autres capitaux propres		-	-
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	2 535 668 947	1 369 456 097
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	1 585 339 950	2 486 785 886
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	17 041 707	10 995 189
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	18 676 283	15 746 232
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		1 621 057 940	2 513 527 307
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	2 311 196 012	1 970 597 393
Impôts	5.5	5 316 881	3 194 534
Autres dettes	5.6	281 221 204	135 485 524
Trésorerie passif	5.7	3 314 770 229	2 702 502 840
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 912 504 327	4 811 780 290
TOTAL GENERAL PASSIF		10 069 231 214	8 694 763 694

ملحق رقم 12

NCA-ROUIBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2018



COMPTE DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2018 AU 31.12.2018

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2018	31.12.2017
Chiffre d'affaires	6.1	5 936 615 369	5 659 391 237
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	(164 687 788)	260 096 158
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 771 927 581	5 919 487 396
Achats consommés	6.3	(3 618 612 603)	(3 607 011 260)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(926 986 537)	(1 129 603 933)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 545 599 140)	(4 736 615 193)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 226 328 441	1 182 872 203
Charges de personnel	6.5	(711 630 826)	(722 931 844)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(50 733 316)	(54 753 822)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		463 964 299	405 186 536
Autres produits opérationnels	6.7	89 892 128	47 099 948
Autres charges opérationnelles	6.8	(127 735 114)	(138 477 963)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(534 682 928)	(744 037 721)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		49 028 820	3 247 456
RESULTAT OPERATIONNEL		(59 532 796)	(426 981 745)
Produits financiers	6.10	21 728 182	15 082 804
Charges financières	6.11	(290 470 023)	(375 831 347)
RESULTAT FINANCER		(268 741 841)	(360 748 543)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		(328 274 637)	(787 730 288)
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-	-
Impôts différés sur résultats ordinaires		53 238 671	85 120 037
Total des produits des activistes ordinaires		5 985 815 381	6 070 037 641
Total des charges des activités ordinaires		(6 260 851 347)	(6 772 647 891)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		(275 035 966)	(702 610 250)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		(275 035 966)	(702 610 250)

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2016 DEFINITIF



RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N.	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)
Primes émises sur opérations directes	T 1	0,00	4 431 359 330,94
Primes émises reportées	T 2	42 061 681,44	5 167 551,44
Prestations sur opérations directes	T 3	1 852 605 944,36	1 661 332 293,49
Total		1 894 667 625,80	4 431 359 330,94
I - Marge sur opérations directes		2 670 016 084,59	2 764 859 486,01
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00
Total		0,00	0,00
II - Marge sur opérations directes		0,00	0,00
Primes cédées	T 8	911 553 392,52	590 741 562,03
Primes cédées reportées	T 9	0,00	11 890 760,22
Prestations sur cessions	T 10	0,00	228 068 293,48
Commissions recues sur cessions	T 11	0,00	44 507 710,37
Total		911 553 392,52	147 510 687,40
III - Marge sur cessions		391 369 494,74	499 629 345,22
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00
Total		0,00	0,00
IV - Marge sur rétrocessions		0,00	0,00
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	0,00	0,00
V - Marge d'assurance nette		2 278 646 589,85	2 265 230 140,79
Services extérieurs & autres consommations	T 17	950 485 442,43	984 606 146,79
Charges de personnel	T 18	693 579 678,26	705 891 715,31

Impôts, taxes et versements assimilés	T 19	104 478 108,68			108 794 750,85	
Production immobilisée	T 20	0,00			0,00	
Autres produits opérationnels	T 21		14 007 692,76		0,00	4 073 414,23
Autres charges opérationnelles	T 22	49 654 252,71			17 802 042,42	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23		136 832 375,70		0,00	229 775 991,17
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	T 24	259 112 170,78			326 927 984,48	
Total		2 057 309 652,86		150 840 068,46	2 144 022 639,85	233 849 405,40
VI - Resultat technique opérationnel				372 177 005,45	1 910 173 234,45	355 056 906,35
Produits financiers	T 25		143 789 784,16			103 678 401,85
Charges financières	T 26	1 775 257,85			14 324 996,13	
VII - Resultat financier				142 014 526,31		89 353 405,72
VIII - Resultat ordinaire avant impôts (VI + VII)				514 191 531,76	1 820 819 828,73	444 410 312,07
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	T 27	93 099 013,00		0,00	82 146 415,00	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28			0,00		0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			5 379 497 460,79			4 916 397 825,59
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		4 958 404 942,03			4 554 133 928,53	0,00
VIII - Resultat net des activités ordinaires			421 092 518,77		4 554 133 928,53	362 263 897,06
Éléments extraordinaires (Produits) à préciser		0,00	866 466,49		0,00	890 445,88
Éléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	27 307,17		0,00	133 058,37	0,00
X - Resultat extraordinaire			839 159,32			757 387,51
XI - Resultat net de l'exercice			421 931 678,07			363 021 284,58
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)						
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)						
- Dont part des minoritaires (1)						
- Part du groupe (1)						



ملحق رقم 16



BILAN (PASSIF) 2018 VS 2017		
LIBELLE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 205 714 180	2 205 714 180
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	262 924 304	219 710 205
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	462 355 811	432 140 992
Autres capitaux proposés:	496 576 138	383 852 240
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	496 576 138	383 852 240
* Régularisations sur exercices antérieurs	0	0
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)	0	0
TOTAL I	3 427 570 433	3 241 417 617
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	0	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions réglementées	385 075 836	319 860 719
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
TOTAL II	385 075 836	319 860 719
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	332 017 388	347 443 550
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	2 281 985 167	2 341 004 462
- Acceptations	0	0
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	375 662 276	417 398 226
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	468 919 449	354 459 332
Impôts Crédit	621 032 552	811 244 300
Autres dettes	558 154 418	370 466 431
Trésorerie passif	0	0
TOTAL III	6 637 771 252	4 642 016 301



ملحق رقم 17

COMPTE DE RESULTAT /NATURE (2018 VS 2017)

LIBELLE	2018		2017	
	Opérations Brutes 2018	Cessions et Retrocessions 2018	Opérations Nettes 2018	Opérations Brutes 2017
Primes émises sur opérations directes	5 002 372 639	-983 449 301	4 018 923 338	4 802 292 227
Primes Acceptées	0	0	0	0
Primes émises reportées	-20 580 180	37 236 893	16 656 713	-68 164 609
Primes acceptées reportées	0	0	0	0
I-Primes acquises à l'exercice	4 981 792 459	-946 212 408	4 035 580 052	4 734 127 618
Prestations sur opérations directes	-2 205 331 132	280 663 010	-1 924 668 122	-2 135 239 352
Prestations sur acceptations	0	0	0	0
II-Prestations de l'exercice	-2 205 331 132	280 663 010	-1 924 668 122	-2 135 239 352
Commissions reçues en réassurance	0	240 678 884	240 678 884	0
Commissions versées en réassurance	0	0	0	0
III-Commissions de réassurance	0	240 678 884	240 678 884	0
IV-Subventions d'exploitation d'assurance	0	0	0	0
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	2 776 461 328	-424 870 514	2 351 590 814	2 598 888 265
Services extérieurs et autres consommations	-1 098 053 370	0	-1 098 053 370	-803 074 475
Charges de personnel	-677 864 260	0	-677 864 260	-659 591 922
Impôts, taxes et versements assimilés	-118 554 658	0	-118 554 658	-105 298 637
Production Immobilisée	0	0	0	0
Autres produits opérationnels	8 682 716	0	8 682 716	33 643 410
Autres charges opérationnelles	-25 770 015	0	-25 770 015	-108 006 520
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-229 863 052	0	-229 863 052	-210 271 911
Prov d'assurance (Prov Règlementées) & CATNAT	-73 759 874	0	-73 759 874	-96 390 815
Reprise sur pertes de valeur et provisions	186 544 928	0	186 544 928	212 557 260
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	747 823 742	-424 870 514	322 953 228	862 454 655
Produits financiers	234 986 745	0	234 986 745	225 693 009
Charges financières	-4 185 158	0	-4 185 158	-5 915 079
VI-RESULTAT FINANCIER	230 801 587	0	230 801 587	219 777 929
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V-VI)	978 625 329	-424 870 514	553 754 815	1 082 232 585
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-91 516 760	0	-91 516 760	-90 072 813
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	5 412 006 848	-705 533 524	4 706 473 325	5 206 021 297
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-4 524 998 279	280 663 010	-4 244 235 270	-4 213 861 525
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	887 108 569	-424 870 514	462 238 055	992 159 772
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	142 781	0	142 781	273 892
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-25 026	0	-25 026	-129 831
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	117 756	0	117 756	144 061
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)	887 226 325	-424 870 514	462 355 811	992 303 833
				-560 162 841
				432 140 992

